T.S
محلات شمسان التجارية
اطارات بطاريات تيوبات
طاوات وجميع مستلزمات السيارات
صنعاء
شارع تعز
أمام البنك العربي
تلفون: ٢٤٥٢٥٥
فاكس: ٢٦٧٣٧٦
س.ت: ٢/٨٠٩٩ فرع التلفزيون: ٣٢٩١٦٩
بريد الكتروني: SHAMSANSTORE@y.net.ye

النداء
اسبوعية - سياسية - عامة
الاربعاء ١٨ مايو ٢٠٠٥ العدد (١٠) Wed. 18 May. 2005 No. (10) 30 ريالاً 12 صفحة

غضب يعم الصحفيين حيال محاولات تشويه سمعته

محسن يقاضي إعلام التشهير

أعلن الكاتب الصحفي عبدالرحيم محسن عزمه مقاضاة وسائل إعلام حكومية وموالية نشرت مواداً تتضمن تشهيراً وإساءة لسمعته.

وقال لـ"النداء" إنه يتداول ذلك مع محاميه قبيل تقديم دعواه للقضاء، الاسبوع المقبل.

وكان عدد من الصحف تناول عملية اعتقال محسن، الاسبوع الفائت، بطريقة غير ذات صلة بالمهنية، مصورة الأمر وكأن محسن ضالع في جريمة ما، ووضعته في قفص الاتهام قبل إحالة القضية إلى المحكمة.

وكان بيان لمصدر أمني اتهم محسن، على نحو سافر، بارتكاب مخالفة مرورية في حالة سكر بانياً تهمته على احتمالات وتخمينات تهدف التشهير بالرجل، وهو ما انساق له عديد صحف موالية.

وأطلق سراح الكاتب عبدالرحيم محسن بضمانة تجارية في أول جلسة عقدتها للنظر في القضية محكمة جنوب غرب

التتمة في الصفحة ٤

● محسن

أطلقوا سراح سالم وأعلنوا تشكيلاً قيادياً مؤقتاً

القوى الشعبية يتهم السلطة بدعم المسلحين

أفرج مسلحون يسيطرون على المقر الرئيسي لاتحاد القوى الشعبية في العاصمة مساء أمس رئيس مجلس شورى الحزب رشاد سالم بعد ثلاثة أيام من احتجازه.

زيد علي صلاح أحد المسلحين الذين أعلنوا انفسهم "حركة التغيير من الاتحاد"، أبلغ "النداء" في اتصال هاتفي أن الافراج عن سالم المعروف ايضاً بكتاباته الصحفية، تعبير عن تقديرهم لعدد من الصحفيين الذين سعوا لإطلاقه خلال اليومين الماضيين، وبينهم اعضاء في مجلس نقابة الصحفيين.

واتهم بيان لاتحاد القوى الشعبية جهات رسمية بالدفع والتخطيط لاحتلال المقر بعد فشل "مسلسلات التفريخ للصحف والأحزاب خلال العقد الماضي".

ويصف المسلحون انفسهم بحركة التغيير في حزب اتحاد القوى الشعبية، وقالوا في بيانهم الأول الذي وزع صباح السبت الماضي بعد الاستيلاء على مقر الحزب ونقل اجهزة فنية من مقر صحيفة "الشورى" إليه، إن القيادة الحالية للاتحاد ابعدت عدداً من المؤسسين والمناضلين، وفصلت كثيرين "لاحول لهم ولا قوة" من عملهم وحرمتهم من حقوقهم، مضيفين انهم قرروا إعفاء الأمين العام (محمد عبد الرحمن الرباعي) من منصبه.

وأصدر المسلحون ظهر أمس بياناً جديداً لوحظ فيه تصعيد اللهجة ضد قيادة الاتحاد، وتعمد ذكر اسم محمد عبدالملك المتوكل الأمين العام المساعد للاتحاد، ما اعتبر من قيادات معارضة إبعازاً من السلطة التي استثير رموزها من تصريحات المتوكل لصحيفة "الناس" الاسبوع الماضي.

وافاد البيان بأن الحركة انتخبت قيادة لها برئاسة زيد علي صلاح وتضم غمدان إلتوبه وعبدالله العسيلي ومقبل طالع.

وقال مسؤول في الاتحاد لـ"النداء" إن المذكورين هم حراسة مقري الاتحاد وصحيفة "الشورى" مضيفاً أن البيان الثانيهلهم يؤكد صلتهم بالسلطة التي تعمل منذ سنوات على استهداف الاتحاد باية طريقة وتعطيل صحيفة "الشورى".

وأشار إلى تقاعس وزارة الداخلية عن اداء واجبها في حماية المواطنين رغم تلقيها بلاغاً رسمياً من قيادة الاتحاد فور استيلاء المسلحين على المقر.

نبيلة المفتي: النيابة لم توجه لانتصار أية تهم

■ «النداء» - خاص:

قالت المحامية نبيلة المفتي لـ"النداء" إنه لم توجه لإنتصار السياني التي افرج عنها الإربعاء الماضي بعد اعتقالات من الأمن السياسي لثمانية ايام أية تهمة حتى الآن.

وان النيابة حققت مع موكلتها دون إستدعاء اي من محاميها او إبلاغهم بان هناك تحقيقات.

وعلقت المفتي بانه إذا كانت النيابة قد انتقلت إلى الأمن السياسي، فهذا أمر آخر، مضيفة أنه تم تسليم إنتصار من قبل الأمن السياسي دون أية إجراءات قضائية. وحول إبراهيم السياني (١٢ عاماً)، قال المحامي عبدالرب المرتضى - في تصريح مماثل - إن مصيره مجهول حتى الآن وان الأمن السياسي اعتقله من منزله قسراً ودون ذكر أسباب، الجمعة قبل الماضية.

وأضاف المرتضى أن الحدث إبراهيم كان احد المدنيين الذين اصيبوا اثناء حرب صعدة الأخيرة، ولم يخف المرتضى قلقه من ان تتدهور حالة ابراهيم الصحية اكثر خلال فترة إعتقاله لدى الأمن السياسي سيما وهو مبتور اليد ومكسور الرجل فضلاً عن إصابته بالشلل.

من جهة أخرى، أخذت المنطقة الأمنية الخامسة في الخامس من الجاري، عبدالخالق السياني كرهينة من أجل إطلاق سراح شقيقته إنتصار.

وكانت "النداء" وقعت في خطأ الخلط بين ابراهيم وعبدالخالق، عددها السابق.

● لقاء مع انتصار السياني... ص٦

٢٥٪ للحكومة و٢٠٪ للاكتتاب

مشغل ثالث للـGSM

قررت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ادخال مشغل ثالث للهاتف الخلوي (GSM) الى جانب المشغلين الحاليين سبأفون وسبيستل.

وأعلنت الوزارة أمس عن المناقصة الدولية لإصدار رخصة جديدة لمشغل ثالث بنظام (GSM900).

واشار المهندس عبدالملك المعلمي وزير الاتصالات ان ذلك جاء بناء على قرار مجلس الوزراء الذي أقر في جلسة سابقة بشان إدخال مشغل ثالث على أن تكون شركة مساهمة تهم فيها الدولة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الاحتياجات المالية بنسبة ٢٥٪ و٢٠٪ للاكتتاب العام، فيما تحددت النسبة المتبقية وهي ٥٥٪ للمستثمر الراغب في المساهمة بالشركة.

وأكد الوزير أن شروط المناقصة لا تتيح لشركات الهاتف النقال (GSM) أو المؤسسة العامة للاتصالات، في إشارة إلى الحكومية، ويمن موبايل أو المساهمين معها، التقدم للمناقصة أو امتلاك اسهم في الشركة الجديدة.

وحدد آخر موعد لاستلام العطاءات بيوم ٢ أغسطس القادم.

يذكر أن شركات الهاتف النقال (المشغلين الحاليين) انتهت فترة

التتمة في الصفحة ٤

البرلمان يحقق في قمع المظاهرات الطلابية

مدرسو الجامعة يعلقون الإضراب

■ «النداء» - عبدالحيكم هلال

- بشرى العنسي:

بعد شهرين تقريباً من بدء الإضراب اعلنت نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء أمس الأول تعليقه إثر لقاء ضم ممثلي النقابة ورئيس الجامعة، اسفر عن توقيع اتفاق بين الطرفين في ضوء موافقة د.صالح باصرة -رئيس الجامعة- على تنفيذ مبادرة وزير التعليم العالي القاضية بزيادة ٤٠٪ إلى مرتبات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم خلال شهرين من تاريخ التوقيع مضروبة بالبدلات وبأثر رجعي من شهر يناير ٢٠٠٥م.

وقرر الاتفاق اعطاء المبلغ السابق للأساتذة العاملين الذين يؤدون واجباتهم التدريسية، كما قرر أن يُعد الاتفاق جزءاً من نظام ووظائف واجور اعضاء هيئة التدريس.

وحرصت الهيئة الإدارية لنقابة اعضاء هيئة التدريس ضم الفقرة الخاصة بتعهد رئاسة الجامعة دفع تلك المبالغ من موازنة الجامعة من بداية يناير ٢٠٠٥ في حال رفضت الحكومة التنفيذ.

وينص الاتفاق على منح اعضاء هيئة التدريس بدل سكن قدره ٣٠ الف ريال غير قابل للاستقطاع، مع إضافة ذات الشرط السابق في حالة عدم تنفيذ الحكومة ذلك، كما ستقوم الجامعة بتوفير ٢٠ مليون ريال من التعليم الموازي، للتأمين الصحي الداخلي.

وضمت الاتفاقية سبعة شروط أساسية بين الطرفين على ضوئها علقت الهيئة الإدارية للنقابة

التتمة في الصفحة ٤

«الحرية» ٥٠٠

يصدر العدد رقم (٥٠٠) من اسبوعية "الحرية" الأسبوع القادم، بعد توقف قسري دام عدة أشهر بحكم قضائي صدر ضد الصحيفة.

وقال عبدالكريم صبره - رئيس تحرير الصحيفة- إن العدد سيحتفل بمناسبتين عزيزتين هما: العيد الخامس عشر للوحدة اليمنية والاحتفال بالعدد (٥٠٠) من الصحيفة.

المعهد العالي يستنكر ماتعرّض له عميده

استنكر بيان عن هيئة التدريس بالمعهد العالي للمعلمين بالأمانة، ما تعرّض له العميد عبدالملك الوادعي من إساءات وتشهير، سواءً من خلال بعض الصحف أو قرار تغييره، غير المبرر والمخالف للائحة التنظيمية للمعاهد العليا الصادرة بقرار رقم ٤١٠ لسنة ١٩٩٩م، حد وصف البيان.

وأهاب معلمو المعهد العالي بقيادة وزارة التربية والتعليم الوقوف ضد الإساءات التي لم تلحق عميد المعهد وحده، والانتصار للقيم والمبادئ التربوية، إضافة إلى تطبيق اللائحة التنظيمية نصاً وروحاً.

إلى ذلك ينوي مدرسو المعهد تنفيذ إعتصام أمام رئاسة الوزراء حال اصرت الوزارة على قرارها بعد سلسلة بيانات وجهها المعلمون في

التتمة في الصفحة ٤

اليمن بعد ١٥ عاماً من الديمقراطية

تختتم اليوم فعاليات الندوة التي اقامها مركز الجزيرة والخليج لدراسات حقوق الانسان تحت عنوان "اليمن بعد خمسة عشر عاماً من الديمقراطية".

الندوة التي بدأت أمس، حضرها سياسيون وحقوقيون ومهتمون ووسائل الإعلام ناقشوا فيها: الديمقراطية اليمنية خلال خمسة عشر عاماً، والمرأة والديمقراطية، وقدموا مقترحاتهم للنهوض بالتجربة الديمقراطية في البلاد.

...ومبـــهـــــرر!!

يبدو أن كلمات من مثل التجرد والحياد والنزاهة تمشي على رأسها في بؤبؤ "الزميل" العزي الصلوي، الذي قدم درسين حول معاني الكلمات الثلاث، أحدهما على يمين القارئ والآخر في منشوره التشنيعي ضد الزميلة محاسن الحواتي، الذي ضبط متلبساً بتوزيعه في مقر نقابة الصحفيين، حسب بلاغ وقعه ١١ صحفياً من مختلف الانتماءات (وليسوا كما زعم حفنة اشتراكيين محتسبين).

يزعم «الزميل» الصلوي أن خبر "النداء"، عددها قبل الفائت، بخصوص تشكيل لجنة للتحقيق في الإساءات التي وجهها للزميلة الحواتي حمل انحيازاً ضده، وفضلاً عن رده المنشور الى اليمين (ليس عملاً بحق الرد، إذ ينعدم في مثل حالة)، بعث مذكرة تطالب استبدال الزميل سامي غالب باخر في اللجنة المكلفة بالنظر في ما تعرضت له الحواتي من تشهير وإساءة من قبل الصلوي وليس "النظر في الخلاف وأسبابه ودوافعه" كما جاء في مذكرته التي قدمت دليلاً إضافياً على "النزاهة" الفائضة لديه.

خبر "النداء" المنشور لم يكن إلا نقلاً حرفياً لقرار نقيب الصحفيين المعلق على حائط النقابة منذ نحو ٣ أسابيع، لكنه " الجرم جياش بعفوى الشكوك" التي الجأت جارس "مرمى النزاهة" إلى إفتعال معركة "مهنية" مع ناشر ورئيس تحرير "النداء".

في خبرها الذي "أجاد" الصلوي قراءته، حرصت "النداء" على تجاهل ما نشره من بذاءات ضد زميلتنا الحواتي. ولو لم يكن متعذراً نشر صورة صفحة منشوره الأولى، لأسباب تتعلق بأخلاقيات المهنة والذوق، لكنا علقنا الصلوي هنا إيضاحاً لوجهه الذي ابانه في منشوره "المتجرد والمحايد والنزيه" جداً.

زملاء اتهموا الصلوي بالوقوف [illegible]

لجنة صحافية للتحقيق في حملة الاساءة الى [illegible] طالت الحواتي

اقرت نقابة الصحافيين اليمنيين تشكيل لجنة للنظر في البلاغ الذي تقدم به عدد من الزملاء بخصوص ما تعرضت له الزميلة محاسن الحواتي من حملة تشهير واساءة بالغة.

وقال البلاغ الذي قدمه عدد من الزملاء والزميلات ان العزي الصلوي رئيس تحرير صحيفة «الوطن» يقف خلف تلك الحملة التي طالت رئيسة تحرير صحيفة «٨ مارس». ويتذكر من اللجنة التي [illegible] قبل ايام برئاسة الزميل [illegible] البكاري الأمين العام وعضوية [illegible] راجح الجبوبي وسامي غالب، تقديم تقرير واف في الخامس [illegible] اسبوع لتهيئة مجلس النقابة لاتخاذ القرار المناسب.

وصلنا الرد التالي:

● (صدمت) ومعي قراءٌ كثيرون بذلك الخبر المفزع المستفز المنشور في الصفحة الاخيرة من مطبوعتكم الغراء العدد ٨ الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٤م والموسوم بالعنوانين التاليين:

زملاء اتهموا الصلوي بالوقوف خلفها

لجنة صحافية للتحقيق في حملة الإساءة التي طالت الحواتي

إن هذين العنوانين يوحيان للقارئ وللوهلة الأولى بأن من صافحهما لم يكن متجرداً ومحايداً ونزيهاً بقدر ما نصب نفسه مدعياً أولاً وقاضياً فيما بعد قام بإصدار حكمه المسبق ضد احد الطرفين المتخاصمين وهو أنا. وهو الأمر الذي يغدو بطبيعة الحال مجافياً تماماً لطبيعة المهمة التي كلفتم بتأديتها من خلال اللجنة التي شكلتها النقابة منكم ومن الزميلين النبيلين الاستاذ حافظ البكاري امين عام النقابة رئيساً .. والاستاذ راجح الجبوبي عضواً للنظر في الخلاف الناشئ بيني وبين محاسن الحواتي وزملائها اعضاء الحزب الاشتراكي المحتسبين ضدي، وهو الأمر الذي اظهرتم من خلاله بالتالي فشلكم الذريع في الاضطلاع باولى المهام والعملية التي تستندها إليكم قيادة النقابة وخيب املنا وآمال الكثير من الزملاء فيكم للأسف الشديد، خصوصاً بعد ان حاولتم ايها الزميل أن تنصبوا من انفسكم مدعياً وقاضياً وحكماً وأصدرتم حكمكم الجائر ضدي سلفاً فيما زعمتموه من تعرض زميلتكم لحملة تشهير وإساءة بالغة في ذات الوقت الذي تعمدتم فيه مع سبق الإصرار إغفال وتجاهل محتويات الملف الوثائقي المتكامل الذي سلمته لقيادة النقابة حول السب والقذف والتجريح والتعريض الذي تعرض له شخصي وقياديون عديدون في وزارة شؤون المغتربين وفي الأجهزة الرسمية الاخرى ومؤسسات الدولة من قبل زميلتكم على مدى اكثر من عام عبر صفحات (الثوري) و(الشورى) و (٨ مارس) وغيرها.

لذلك إنني أرجو نشر هذا التوضيح عملاً بحق الرد الذي كفله القانون للجميع مع احتفاظي بحقي الشخصي في مقاضاتكم انتم وزميلتكم محاسن.

وتقبلوا خالص التقدير

اخوكم / العزي الصلوي
رئيس تحرير مجلة "الوطن"

● كما وجه شكوى الى نقيب الصحفيين واعضاء المجلس جاء فيها:

بالإشارة إلى الخبر المنشور في العدد الماضي من صحيفة "النداء" الأسبوعية الصادرة بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٥م والذي اظهر فيه سامي غالب رئيس التحرير انحيازه الواضح ضدي في الخلاف الناشئ بيني وبين محاسن الحواتي، والذي نصب سامي نفسه بالأسف الشديد من نفسه مدعياً وقاضياً وحكماً واصدر الحكم ضدي سلفاً.

من واقع ذلك كله فإنني اطالب بإستبداله بزميل آخر في اللجنة الثلاثية المكلفة في النظر بالخلاف واسبابه ودوافعه، خصوصاً بعد ان اثبت غالب والذي كنا نعلق عليه آمالاً كبيرة فشله الذريع في اول مهمة توكل إليه، خصوصاً وانني كنت قد سلمت ملفاً وثائقياً متكاملاً لنقابة حول التجاوزات والافتراءات الكاذبة التي نشرتها الحواتي في الصحيفة الدورية التي تملك امتيازها على مدى ستة اشهر كاملة.

وتقبلوا خالص التقدير

مقدم الشكوى/ العزي الصلوي

● في /٢٠٠٥/٤م وجه زملاء البلاغ الآتي الى رئيس واعضاء المجلس جاء فيه:

الإخ نقيب الصحافيين اليمنيين الاستاذ محبوب علي المحترم

الأخوة اعضاء مجلس النقابة المحترمون

تحية وبعد

في يوم الأربعاء ٢٠٠٥/٤/٢٠، الحادية عشرة صباحاً، وبينما كنا في مقر النقابة حضر المدعو العزي الصلوي رئيس تحرير صحيفة الوطن الصادرة عن وزارة شؤون المغتربين وسلم بلاغ طه احمد سعيد العامري مجموعة من منشور مكون من اربع صفحات تحت عنوان (٨ مارس) وهو ٨ مارس لدم وسب وقذف الاستاذة محاسن الحواتي (مابعد ما يمكن تخيله من الفاظ نابية) وتحط من كرامة المهنة وان هذا السلوك ليدل عن عدم امتلاك منتج هذا المنشور لقيم جميلة بالمفترض ان تعم الوسط الصحفي وعليه وباسم الأسرة الصحفية واحتراماً لقيم المهنة، نطالبكم بالوقوف امام هذه القضية الأخلاقية. مرفقين لكم نسخة من المنشور المشار إليه.

الموقعون:
ياسين الزكري صلاح الدين الدكاك
عزت مصطفى ، عبدالرحيم محسن
عادل عبد الحبيب، عبدالرحمن الغابري،
خالد سلمان نبيل الكميم ، نبيلة الحكيمي
صلاح الدين الدكاك، طه العامري، فكري قاسم

الصدى
أسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير:
سامي غالب
صنعاء- الدائري الغربي- جولة الجامعة القديمة - عمارة الخير- شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

صحافة الخريف تتساقط على الأرصفة

حمـــود منصـــر

الحكومة تغلق الفضاء في وجه مواطنيها وتحرمهم من الحصول على المعلومات عبر تلفزيون وإذاعة وطنية متعددة..

فسيفساء المشهد الصحافي يشهد انتعاشا ملحوظا هذه الأيام بفضل نشاط المتربصين بإحياء العيد على طريقتهم المعتادة (هبراً، وتزلفاً، وادعاءً، وطلبة الله) بالكلمة والصورة، وعن طريق إحياء موتى الصحف، وبعث العناوين المنسية منها والمندثرة، كل هذا بفضل الوحدة المباركة التي أعادت المياه إلى مجاريها الصحيحة في ربوع الوطن، وها هي في عيدها الخامس عشر تعيد الحياة للكثير من الصحف التي اختفت أو هجرها أصحابها، أو حنطوها لينفخوا فيها هذه الأيام روح عبد الوحدة، ولهذا سارعوا لإصدار أعداد مناسباتية من صحفهم الغائبة عن المشهد منذ زمن بعيد، لينطبق عليها المثل القائل «بيضة الديك».

والحق نقول لوزارة الإعلام ولوكيلها الصديق والأستاذ العزيز محمد شاهر الذي طالما قرأنا له ونحن طلبة في الجامعة الكثير من الكتابات السياسية المشحونة بالتنظير بعيدا عن الصحافة (في مقاله الأسبوعي في الصفحة الأخيرة من صحيفة «الميثاق») تحت عنوان دائم وثابت «الحق أقـــول لكم»، وليسمح لي الأستاذ شاهر أن أعيد إليه اليوم بعضاً من القول -ليس في السياسة، وإنما في الصحافة- وأن استعير منه نفس العنوان والعبارة التي كان يستظل قلمه بظلها.

«الحق أقول لكم»

الحق أقول لكم استاذي العزيز " إن قانون الصحافة والمطبوعات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠م مغلوب على أمره بين أيدي المعنيين في وزارتكم الموقرة، ذلك لأن الصحف المناسباتية تهب إلى السوق هذه الأيام وتتساقط في الأكشاك كأوراق الخريف بعد غياب تجاوز المدة القانونية المعلومة لديكم في قانون الصحافة، والتي يحددها بثلاثة شهور، وإلا أصبح الترخيص لاغياً، أوليس هذا النص جديراً بالتطبيق ومراقبة الإصدارات من أجل حماية مهنة الصحافة، والارتقاء بالإصدارات الصحافية واحترام حقوق القارئ في انتظام صدور الصحف سواء كانت يومية أو أسبوعية أو غير ذلك؟.

إن صحافة المناسبات التي تحتفي بها الأرصفة هذه الأيام لا تعبر عن حقيقة سوق الصحافة وواقعه الفعلي، وإنما تعكس حجم ما تتعرض له هذه المهنة من هجمة واستيلاء، وتفيد لها، وللإعلانات والتهاني التي تنفرد بها صفحات صحف المناسبات، وتحرم منها الصحف الجادة والمنتظمة بجميع أطيافها السياسية، ويحرم الصحافيون من عائداتها، الأمر الذي جعل البعض من الزملاء أصحاب الأقلام المميزة يسقطون أو يجدون أنفسهم في زخم المناسبة تحت تأثير جاذبية وإغراءات الإعلانات والتهاني، فتحولوا إلى موظفي إعلانات وعلاقات عامة، تتكسر أقلامهم ويجف حبرها في أوراق العرض والطلب، وفي فواتير استخلاص المستحقات المالية، أو أنهم يوظفونها للنفخ، والتزلف، وصناعة العظماء والشرفاء، والأبطال في كل أنحاء الوطن، فقط كي ينالوا قسطاً من عطاء العيد، وخير المناسبة!!

إن هذا المشهد البهيج والمفعم بفرحة العيد بقدر ما يبعث على الشعور بشيء من السرور، فإنه يثير السخرية والاستفزاز، لأنه يجعل من الصحافة مجرد وسيلة تستهلك ولا تتجدد مثل «الباميبرز». والحق نقول لكم أيضا إن هذا المشهد عبارة عن «كرنفال» سنوي سرعان ما تذبل أزهاره، وتتساقط أوراقه، وتموت أشجاره، ولا يبقى إلا ذلك المشهد الأصيل لمهنة أصلها ثابت وفرعها في السماء، إنها مهنة الصحافة المليئة بالمعاناة، تبقى هي ذاتها بحلوها ومرها، بمخاطرها ومسؤولياتها... المهنة الحقيقية التي نحرص عليها ونطمع في حرصكم إلى جانبنا على تطويرها وتأصيل تقاليدها الأخلاقية والمادية والفكرية والإنسانية، المبنية على منظومة من المبادئ والقواعد التي تقترن فيها الحرية بالمسؤولية، والسرعة بالدقة، والتميز بالموضوعية.

ولا شك أن عنفوان صبا وشباب الوحدة المباركة يُمثل عامل تشجيع وتحفيز لنا من أجل ترجمة مبادئها وقيمها الوطنية الأصيلة والإنسانية السمحاء، والارتواء من ينابيع التعددية الصحافية والسياسية والحزبية، وهي التي تمثل واحة الديمقراطية قرين الوحدة، حيث تسود لغة الحوار بدل العنف، والتعايش مع الآخر بدل الإقصاء، والتداول السلمي بدل الانقلابات الدموية، والشرعية الدستورية بدل الاغتصاب للسلطة، وحرية التعبير بدل تكميم الأفواه، والتوسع في بناء مؤسسات المجتمع المدني بدل الزنازين ودهاليز الجلد والتعذيب.

والأحق أن أقول لكم جميعا أيضاً..

حقيقة القول أن الحصول على المعلومات حق طبيعي لكل إنسان، وهذا الحق كفله الدستور لكل مواطن في الريف وفي المدينة (للاميين، ولأولئك الذين يقرؤون ويكتبون، وللمتعلمين والمعلمين) ولكن هل نال جميع هؤلاء هذا الحق أو أتيح لهم؟ هل التشريعات النافذة ومشاريع التشريعات التي يجري إعدادها تتضمن نصوصاً تنظم حق الحصول على المعلومات بما يجعله متاحاً للجميع وفقاً لفطرة الله التي فطر الناس عليها، ووفقاً للحق الطبيعي، والحق الدستوري؟!

الإجابة طبعاً لا، فرغم مضي ١٥ عاماً على قيام الوحدة المرتكزة على الدستور الذي يؤكد على هذا الحق لجميع المواطنين إلا أن قانون الصحافة النافذ لم ينظم حق الحصول على المعلومات للجميع (الأميين والمتعلمين، الساكنين في القرى والأرياف، والقاطنين المدن، الفقراء، والضعفاء، والأغنياء، والأقوياء).

والمثير للدهشة والخوف والحسرة، والقلق، أن يأتي مشروع قانون الصحافة الجديد المقدم من وزارة الإعلام خالياً من أي معالجات لهذا الخلل، بل أغفل تحقيق هذا المبدأ، كما أغفله القانون النافذ الذي وضع عام ١٩٩٠م، ونقصد بإغفال هذا المبدأ عدم التعرض لتنظيم إنشاء محطات إذاعية أو تلفزيونية، وعدم فتح الباب أمام الأشخاص، والمؤسسات الخاصة، والأفراد وتمكينهم من حق إنشاء محطات تلفزيونية أو إذاعية قياساً بما هو متاح في مجال الصحافة المكتوبة!!!

إن حاجاتنا بعد خمسة عشر عاماً على قيام الوحدة تتمثل في تطبيق مبدأ حرية المواطن وحقه في الحصول على المعلومات من خلال سن قانون يترجم النصوص الدستورية، قانون ينظم وسائل الإعلام بمعناها الواسع، جميع وسائط الاتصال الجماهيري، وليس قانوناً ينظم الصحافة بمعناها التقليدي الضيق المقتصر على (الصحافة المكتوبة). وهذه الحاجة يدرك الجميع أنها ليست ترفية، بل هي ضرورية ودستورية، لأن وجود قانون ينظم وسائل الإعلام ويمنح الحق للأفراد والمؤسسات الخاصة، والأشخاص الاعتباريين في امتلاك قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية يعني ترسيخ الحق الدستوري الممنوح للمواطنين اليمنيين في حرية اختيار مصادر الحصول على المعلومات التي هي حق طبيعي لهم، وبخاصة المواطنون الاميون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، وهؤلاء تزيد نسبتهم عن ٦٠ في المائة من السكان، فضلاً عن ذلك، فإن نسبة ٧٠ في المائة من الشعب اليمني هم ريفيون، يقطنون في مناطق ريفية، والمعروف أيضا أن الصحافة المكتوبة السيارة حالياً توزع بشكل محدود في المناطق الحضرية، وبخاصة المدن الكبرى والرئيسية، ونسبة قراء الصحف ضئيلة أيضا في هذه المناطق قياساً بحجم السكان، وبحكم تأثير حجم توزيع الصحف، وضعف القدرة الشرائية للقراء، وضحالة محتوى الصحف ذاتها والذي لا يقدم للقارئ حاجته، ولا يشبعه بالمعلومة والمعرفة المطلوبة.

ألا تعتقدون أيها الحريصون على الحقوق الدستورية للمواطن اليمني أن من أولويات حقوقه الحصول على المعلومات من مصادر متعددة، وأن تتاح له حرية الاختيار لمصادر معلوماته، وأن تتناسب هذه المصادر في طرق إيصال المعلومة إليه مع قدراته المتاحة للتلقي والتفاعل؟

أوليس من حق الأميين، وسكان القرى والأرياف الحصول على المعلومات من مصادر متعددة وسريعة (تلفزيون، وإذاعة) وفقاً لما يؤكد عليه الدستور، والمواثيق الإنسانية والدولية؟!!

إن الأمر واضح وجلي، لم يعد يقبل المماطلة والمغالطة والتذرع والتحجج والإهمال والتساهل في التعامل معه والإغفال. كما أن الهروب إلى الأمام لا يمثل حلا مقبولا في زمن الفضاء المفتوح وشبكة المعلومات العنكبوتية المسماة (الانترنت، والسوبر انترنت). وليس من المنطق والاستقلال والسيادة وحماية الوطن أن ننتظر ما يفرض علينا عمله غداً، و نحن أحق وأولى أن نفعله نحن اليوم بانفسنا وفق حاجتنا وبمحض إرادتنا و قناعتنا ومسؤوليتنا الوطنية والدستورية تجاه مواطنينا.

لو عدنا إلى عشية إعادة توحيد شطري الوطن عام ١٩٩٠م وتذكرنا مشاعر الخوف والقلق التي كانت تنتاب البعض من الديمقراطية والتعددية الحزبية والصحافية وحرية الرأي والتعبير، وكيف هي الصورة اليوم حضارية مشرقة، استفاد منها الخائفون قبل غيرهم، وما أشبه الليلة بالبارحة.

لعل الخائفين من فتح الباب لمنح حق إنشاء محطات إذاعية وتلفزيونية لغير القطاع الحكومي يتعظون، ويستقون العبر والدروس، لو فعلوا ذلك لا شك أن الخوف سيتبدد، والقلق سيزول مجرد أن نقبل بفتح الباب للتعدد في مجال الصحافة التلفزيونية والإذاعية، فقط علينا أن نخوض التجربة بنفس الإقدام الذي خضنا به تجربة الديمقراطية والتعددية قرين الوحدة، وحتماً سيكون الخائفون هم أول المستفيدين من التعدد المنشود في مجال التلفزيون والإذاعة، ومن حق نحو ٧٠ في المائة من الشعب اليمني أن يحصل على المعلومات عبر هذا النوع من الوسائط الإعلامية التي لا تزال محظورة على غير الحكومة لدى المشرع اليمني، وحكماء السياسة والناصحين غير الأمناء على مستقبل اليمن وتطوره وتقدمه وازدهاره.

تأمـــلة

منصـــور هائـــل

نظـام القـارورة

يبدو أن سؤال القارورة هو سؤال النظام الحاكم الذي يدعونا إلى البحث عن مفاتيح الجواب عليه من خلال قراءة معمقة لكتاب جغرافية المعنى لمنطقة "الفرق" الشهيرة كمنفذ لدخول الخمور المهربة إلى اليمن.

وتبعاً للقراءات المفتوحة على تجسير الفجوة بين المفارق و"الفرق" يمكن السؤال عن قارورة النظام أو نظام القارورة المخيف في سلطة تخفيه، والحاكم الغاشم في تواريه وإضماره وحجبه، وفي تغذيه على أعشاب الظل، وحطب الليل.

وحتى لا نذهب بعيداً في استقصاء نظام القارورة هذا لا بأس من الإقرار بأن القوارير ومشتقاتها – النساء وزجاجات الخمر– شكلت قسماً كبيراً من الغطاء التبريري لتصفية الرئيس ابراهيم الحمدي، صاحب المحاولة الجسورة في إقامة دولة، واجتراح وطن في اليمن.

المعلوم أن أولئك الذين تعهدوا بتصفية الرئيس الحمدي، ومحاولة الدولة، كانوا من الرموز التي اعتقد الراحل أنه عزلها بالإقصاء في "خمر" المنطقة، وكانوا الأدهى في مزج مفاعيل "خمر" المعقل القبلي بالمفعول الكيمياتي للخمرة السكرة والمخرسة لصوت الاحتجاج والشك والسؤال تجاه جريمة شنعاء اغتالت وطناً برسم واسم القوارير.

هكذا كانت القارورة كميناً ولغماً تموضع لنسف معظم محاولات إقامة دولة في اليمن، وتصفية الكثير من الخصوم في ملعب السياسة من بوابة استخدام المقدس أو استخدام خلطة المقدس بالمدنس، وعبر الإتكاء على جدار الجهل، واستثارة العصبيات التي هاجت ذات يوم لافتراس المطالبين بالدستور لتصديقها بأنهم دعاة فجور وانحلال و... الخ.

ولما كانت القارورة تشي وتشع بألوان الغواية والإغراء والفتنة، فقد انسكبت كحجارة لعمارة نظام أضحى يعطي نفسه الحق في بيع القوارير والحق في مصادرتها مع من يشتريها.

وتكويست أحوال العباد في البلاد التي شيدت عمارة نظامها من نثار وهشيم زجاج القوارير، واستلحقت أزمة هذا النظام الذي ولد لينحبس في عنق زجاجة، وما كان بمقدوره الخروج من العنق خشية من عدم توفره على رمق خارجه، كما لم يعد بميسوره السقوط إلى قعر الزجاجة حيث ينتظره الإنفجار بها والتناثر معها.

.. وبالنظر إلى هكذا اختناق وحشرجة أصبح نظام القارورة مفتقراً إلى ما تحتاجه حالته من اكتساء، بلوم قاطع الطريق أو حاطب الليل، وذهب لمصادرة واعتقال الزميل الكاتب عبدالرحيم محسن الذي قدم البرهان، في ما تعرض له، على تجارير الفقر بالفضيحة، وعلى بلوغ النظام مرحلة ما بعد... الفضيحة.

محسن يقاضي

(تتمة الصفحة الأولى)

الامانة اول من امس، بحضور حشد كبير من الصحفيين والحقوقيين.

وكان عشرات الصحافيين اعتصموا في مقر النقابة ومكتب النائب العام احتجاجاً على اعتقاله والانتهاكات ضده.

واعتبر الصحفيون البيان الصادر عن الجهات الأمنية بانه عبارة عن فصل في مسرحية هزيلة عنوانها تلفيق تهمة كيدية لعبد الرحيم محسن بسبب كتاباته الناقدة للسلطات.ووصف بيان لنقابة الصحفيين ما تعرض له محسن بانه اسلوب رخيص (...) يهدف إلى تشويه سمعة العاملين في المجال الصحفي والمس بكراماتهم.

مدرسو الجامعة

(تتمة الصفحة الأولى)

إضرابها الذي كانت بدأته في الـ١٥من فبراير الماضي، وتم تعليقه بعد مفاوضات مع الحكومة، قبل أن تستأنفه بداية ابريل الماضي بعد فشل المفاوضات مع رئاسة الجامعة والجانب الحكومي.

وجاء الاتفاق الاخير بين رئاسة الجامعة والنقابة بعد المظاهرات والاعتصامات التي نفذتها الهيئات الإدارية لاتحاد طلاب اليمن بجامعة صنعاء السبت الماضي.

وطالبوا خلالها، رئيس الجمهورية بالتدخل لإنقاذ العملية التعليمية في الجامعة، في إشارة إلى اضراب الدكاترة القائم منذ شهرين.

ومنعت قوات الأمن المسيرة التي كان يعتزم الطلاب تنفيذها إلى مكتب رئيس الجمهورية، وأغلقت عدداً منهم، بحسب الرسالة التي وجهها الاتحاد امس الاول إلى رئيس مجلس النواب اثناء اعتصامهم امام المجلس احتجاجاً على تلك الاعتداءات، وتحويل الجامعة إلى ثكنة عسكرية.

وبحسب موقع "الصحوة نت" فإن مصدراً في لجنة الاتحاد (المكلفة بلقاء اعضاء مجلس النواب)، اكد لقاءهم برئيس لجنة الدفاع والامن النائب محمد الحاوري، الذي افاد اللجنة ان سيحرر مذكرة من وزارة الداخلية يستدعي بموجبها ضابط امن الجامعة احمد خصروف لمعرفة الأسباب والدوافع التي وقفت خلف تلك الممارسات، واشار إلى استدعاء رئيس الجامعة في حالة لم تتوصل اللجنة إلى معرفة ذلك.

وأفادت "النداء" مصادر طلابية ان قوات الأن شددت التفتيش على الطلاب السبت الماضي اثناء دخولهم الجامعة، ومنعتهم من الخروج في مسيرة كانوا يعتزمون تنفيذها الى مكتب رئيس الجمهورية، مضيفة أن الأمر تعدى ذلك الى منع بعض مراسلي القنوات الخارجية من تغطية الاعتصام، وسلبت بعض الطلاب كاميراتهم الشخصية.

وتفاجأ الطلاب منذ الصباح الباكر ليوم السبت بعدد من الاجراءات التعسفية، بدأت بمنعهم من دخول الحرم الجامعي إلا بإبراز البطائق، وتعرضت العملية لتفتيش دقيق.

ورد الطلاب في ساحة كلية الشريعة عدداً من الشعارات التنديدية للوضع القائم في الجامعة، منها" ياقادة يا وزراء التعليم للوراء". بعدها اتجهوت في مسيرات جماعية إلى مكتب رئيس الجامعة، ثم تابعوا إلى بوابة الجامعة، قاصدين الخروج منها للاتجاه إلى مكتب رئيس الجمهورية، إلا انهم فوجئوا بالبوابة تغلق في وجوههم بأجساد المئات من افراد شرطة مكافحة الشغب، وعدد من وحدات الأمن لمنعهم من الخروج، واعتقل ما يقارب خمسة من الطلاب بينهم رئيس اتحاد كلية التربية ورئيس اتحاد كلية الهندسة، وفي البوابة الأخرى للامعية احتشدت طوابير كبيرة من قوات الأمن، حاملين القنابل المسيلة للدموع والهراوات، مانعين طلاب كليات أخرى من الانضمام إلى زملائهم المعتصمين داخل الجامعة.

واعتبر الطالب نجيب اليافعي احد المعتصمين التقته "النداء" ما حدث دليلاً على أن النفس الشمولي مازال مسيطراً على السلطة لكبت الاصوات المطالبة بحقوق الطلاب.

مشغل ثالث

(تتمة الصفحة الأولى)

احتكارهما الخدمة نهاية العام الماضي، بحسب الامتيازات التي كانت منحت لهما اثناء توقيع العقد.

وكان الشيخ حميد الأحمر رئيس شركة سبأفون أعرب عن تخوفه رمضان الماضي - اثناء لقائه بالصحفيين- من استحواذ الحكومة على الشركة الجديدة (الثالثة) في مجال الـGSM ولم يبد قلقه من دخول منافس ثالث من القطاع الخاص، إلا أنه اعترض من جهة اخرى احتكار الحكومة لخدمة الاتصالات الدولية، وخدمة الاتصالات الثابتة، في حين برزت إدخال مشغل ثالث لـ(GSM) لكسر الاحتكار، وبحجة المنافسة.

وأعلن الأحمر في اللقاء ذاته أن شركة سبأفون ستنزل نسبة ١٠٪ من اسهمها للاكتتاب العام خلال هذه السنة.

المعهد العالي

(تتمة الصفحة الأولى)

المعهد وتظافرة شملت اكثر من ١٢٠ مدرساً الاسبوع الماضي، وقال لـ"النداء" الأستاذ عبدالملك الوادعي -عميد المعهد- إن ما يقوم به المعلمون من رفض واحتجاج يعبر عن موقفهم الشخصي ووجهة نظر واحدة، نافياً بشدة صحة ما اوردته إحدى الصحف في أي تحريض، ووصف بعض الصحف بالصغيرة والمنبطحة.

بكل الحب والتقدير نرفع أسمى آيات التهاني
وأزكى التبريكات لرجل الحكمة وقائد مسيرة التحديث
فخامة الرئيس
علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية
بمناسبة ابتهاج شعبنا بالعيد الوطني الخامس عشر
للوحدة اليمنية المجيد التي حققت لوطننا مكانته
وعزته وأعادت للتاريخ اعتباره
داعين المولى أن يوفق شعبنا العظيم
وقيادتنا الحكيمة لمزيد من النماء والازدهار
وكل عام وشعبنا ووطننا بألف خير
وزارة النفط والمعادن
الدكتور رشيد صالح باربـاع - الوزيـــر

قبل تناول الموضوع لابد من الإشارة إلى أن دستور الجمهورية اليمنية (دستور دولة الوحدة) قد نص في المادة ٥٠ على «الالتزام بالعمل بميثاق الأمم المتحدة، والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة». ورغم التعديلات المتكررة للدستور فقد ظلت هذه المادة موجودة وتحولت إلى المادة الـ٦ من دستور سبتمبر ٩٤م.

إن دستور دولة الوحدة والدستور المعدل في سبتمبر ٩٤ قد نص على أن "للمواطنين في عموم الجمهورية - بما لا يتعارض مع نصوص الدستور- الحق في تنظيم انفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً، والحق في تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية بما يخدم اهداف الدستور، وتضمن الدولة هذا الحق. كما تتخذ جميع الوسائل الضرورية التي تمكّن المواطنين من ممارسته، وتضمن كافة الحريات للمؤسسات، والمنظمات السياسية والنقابية والثقافية والعلمية والاجتماعية». (المادة ٣٩ دستور دولة الوحدة، المادة ٥٧ دستور سبتمبر ٩٤).

والملاحظ أن المادة ظلت كما هي بعد التعديل، مما يعني أن الدستور قد أعطى الحق في هذه الحرية دون الاحالة أو الاحتياج إلى تقنين. المادة ٤٢ «لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتكفل الدولة حرية الفكر والاعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون».

ملاحظات عامة على مشروع قانون الصحافة الجديد

١- نصوص مبهمة تحتمل أكثر من تأويل

عبدالبـاري طاهـر

ومعروف ان الدولة اليمنية ملزمة دولياً بتكييف تشريعاتها مع الاعلان العالمي والقوانين الدولية التي التزمت بها. وفي حال التعارض بين التشريع يغلّب العام.

وعالمياً اصبح معيار الديمقراطية الحقة لأي بلد هو عدم وجود قانون للصحافة او قانون للاحزاب، وعدم التقيد بمنح التراخيص لتشكيل الاحزاب او إصدار الصحف، والمفارقة ان دولة شديدة الحرص على تقنين الصحافة توجد الاجراءات القامعة والعقابية ضد حرية الرأي والتعبير إلى كثير من التشريعات، ومنها قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية وقانون الوثائق، حيث يمكن ان يعاقب الصحفي -في مخالفة رأي- باكثر من عقوبة، بل إن هناك نصوصاً بعضها ينص على إعدام الصحفي.

أولاً: الباب الأول

في تعريف من هو الصحفي يضيف المشروع إلى التعريف الصائب في القانون (٢٥) لسنة ١٩٩٠م عبارة وبث الرسائل الإعلامية على المواقع الخاصة وشبكات الاتصالات الالكترونية.

وقد لاحظت وزارة حقوق الإنسان مشكورة ان هذه الإضافة تتعارض مع المادة (٣٠) من الدستور، فقد أعطى الحرية كحق مواطنة، ولم يقيد هذا بتقنين يحد من الحرية.

> لا يجوز ابتزاز الصحفي بعضوية النقابة ووضعه تحت الرقابة يناقض الدستور

والواقع ان هناك تعريفاً دولياً لمن هو الصحفي لا يمكن التجديد او الاجتهاد او الإضافة والحذف لتعريف الصحفي.

ولاحظت الوزارة المحتفية ان الاعلام اليمني اعجز من ان يقدر على مراقبة النشاط الاتصالي الذي يعتبر اهم ثورات العصر، فهو الثورة الثالثة بحق. ومن البداهة الإشارة الى ان الرقابة على الاتصالات والبريد مجرم دولياً ومنصوص على التجريم في الدستور والقوانين اليمنية، ولكن الهاجس الأمني هو ما يحكم عقلية المراقب.

وواضح ان المشروع هنا يفرض رقابة على الحق وهو ما يتعارض مع الدستور والاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وقد نص المشروع على إعتبار الصحفي هو عضو نقابة الصحفيين، فجعل عضوية النقابة شرطاً في تحديد او تعريف الصحفي بما يجعل عضوية النقابة إجبارية، وهو ما يتنافى مع الدستور. فالعمل النقابي عمل طوعي ولا يمكن إرغام الصحفي على الإلتزام بنقابة لا يريد هو الانضمام إليها، كما لا يجوز حرمانه من مزاولة المهنة وابتزازه بعضوية النقابة. وهو ما لاحظه ايضاً المحامي الكفء نبيل المحمدي. واضيف ان هناك خلطاً في التشريع بين العضوية والقيد في السجل.

ان عضوية النقابة في اي عمل في العالم ليست بحال إلزامية ولكن الإلزامي هو انطباق التعريف وتوفر الشروط في صاحب المهنة. وهو ما يفرض على المحامي او الصحفي او الطبيب ان يكون مقيداً في سجل مزاولة المهنة، وليس ملزماً بالعضوية. فهو يسجل فقط للحصول على الترخيص إذ لا بد ان يكون مسجلاً في النقابة المهنية المختصة، ثم بعد ذلك من حقه ان يكون عضواً او لا يكون.

وقد وقعت الوزارة في خطأ عدم اشتراط الاحتراف ومورد الرزق. والحقيقة ان هذين الشرطين هما ركنان اساسيان في تعريف الصحفي. وهو المتداول والسائد في القوانين الصحفية دولياً. ويدخلان في جوهر التعريف، وانا ما غاب او حذف الشرطان فإن ذلك -خصوصاً في اليمن - يلغي التعريف ويفتح الباب على مصراعيه لمن هب ودب. ومشكلتنا في النقابة ان هذا التعريف الصائب لم يطبق بدقة ونزاهة وموضوعية.

وقد مالت الوزارة محقة الى تفضيل كثير من صيغ تعريف القانون القديم ٢٥ لسنة ٩٠ على تعريفات المشروع الجديد الذي يلاحظ ميله للإنشاء، وتفكك التعابير وهشاشة الصياغة، وعدم دقتها. ومن ذلك مثلاً تعريف المطبعة.

كما تنتقد بجزم إصرار الوزارة على وضع البريد الإلكتروني والمواقع الخاصة على الانترنت لأنها ترى أن وضع رقابة على السموات والأرض «غير متيسر، حتى لو كانت اليمن دولة متقدمة. والتنصيص على الرقابة يعبر عن نزوع عدواني عاجز، علاوة على تعارضه مع النصوص المجرمة للرقابة في الدستور والقوانين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا الكتاب والسنة.

ولوحظ ان للمشروع يفصل بين التعريفات والمبادئ العامة. كما انه يميل إلى توزيع المحظورات او يسريها بشيء من الشذاكي في العديد من المواد الموزعة على الأبواب المختلفة.

بل إن المشروع الجديد قد ادخل كثيراً من القيود في التعريفات والمبادئ العامة. فمثلاً في تعريف الصحافة يرى النص" أن الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين وتعبئة الرأي العام، والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير مقاماً عن البلاد والعمل والحق".

والمشروع هنا إما انه فسر الماء بعد الجهد بالماء او انه يشرح البديهيات ويعرف المعرف. ويضيف قيوداً والتزامات فاضفة وقابلة للتاويل والاختلاف (كالدفاع عن البلاد والعمل والحق) فكثير من الانظمة الدكتاتورية والشمولية ترى ان نقد الحكم او الحاكم عدوان على البلاد والعباد، وتجربة السادات والنميري حاضرة، وكثير من الانظمة القائمة في عالمنا العربي تماهي بين الدولة او الحاكم والبلاد، بل تجعل الدين والحق والعدل والوطن من مترادفات الحكم واسماء متعددة للحاكم. وقد لاحظت الوزارة المحتفية بحقوق الانسان ان الفقرة إياها تفتح الباب واسعاً امام اجتهاد القاضي في تفسير اي كتابة بانها تحيد عن الحق وتتصادم مع قيم العدل ولا تصب في مجرى الدفاع عن البلاد.. وهو تعبير لا يضيف إلى القانون إلا تقييد النشاط الصحفي ويجعله عرضة للإتهام.

> لا يجوز ابتزاز الصحفي بعضوية النقابة ووضعه تحت الرقابة يناقض الدستور

ويتناول المشروع تحديد وظيفة الصحافة فينص "انها وسيلة للرقابة الشعبية على مؤسسات المجتمع من خلال التعبير عن الرأي والنقد ونشر الأخبار والمعلومات في إطار العقيدة الاسلامية والاسس الدستورية، واهداف ومبادئ الثورة، وتعميق الوحدة اليمنية مع احترام المقومات الاساسية للمجتمع وحقوق وحريات الآخرين".

الم اقل لكم إن المشروع يدس السم في العسل! إنه ينقل عدة محظورات من الباب المختص بالمحظورات ويوزع دمه في قبائل المواد الأخرى حتى المبادئ العامة والتعريفات، وتصبح لازمة (الرقابة) في العديد من المواد والفقرات تعبيراً كاشفاً لنفسية الرقيب. وهناك قول مأثور «ما اسر احد سريرة الا واظهرها الله من خلال تقاطيع وجهه وفلتات لسانه». وقد عابت وزارة حقوق الانسان هذا التعبير الفاضح على المشروع برمته طالبة حذفه حيثما وجد، واقترحت حذف الرقابة الشعبية على مؤسسات المجتمع.

والواقع إن المادة كلها ملغومة بالمحظورات والمحاذير. لقد تضمن الدستور الحقوق والواجبات، وهو المرجع الأول والأخير. فعندما تجعل اهداف ومبادئ الثورة، وهي مبادئ عامة ومطاطية وقابلة للتاويل، وصيغت في مرحلة مختلفة من الألف إلى الياء فإنه يمثل قيداً لمبادئ عامة. وإضافة الوحدة اليمنية والمقومات الأساسية للمجتمع، فيمكن التاويل لنقد ممارسات الحكم بانها ضد الوحدة، وقد حصل ويحصل كل لحظة. اما نقد مقومات واسس المجتمع فهي الأكثر غرائبية وعدوانية. فالقبيلة هي ام المجتمع كله وهي اقوم مقوم للمجتمع فهل نقدها جائز؟ وحمل السلاح في دهن بعض المسؤولين مقوم من مقومات الرجولة والشرف والكرامة.

إن المادة كلها تفرض على الصحافة أن تدافع عن الإرث الوبيل والضار.

ويعرف الطباعة بانها حرة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وعليها احترام الحقيقة والامتناع عن نشر مايتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية، وحقوق الانسان وقيم الأمة ولا يجوز التعرض لنشاطها إلا وفقاً للدستور واحكام القانون.

والصياغة هنا تتسم بتدبير غير يسير من التذاكي، فهي تقدم الحرية (الطباعة حرة) ثم تصادرها في كل التفاصيل والقيود المجرّمة والسالبة والإلزامية. وعليها احترام الحقيقة!! والإمتناع عما لاحظوا مجيء النص بعد الحرية مباشرة (الإمتناع عن نشر ما يتعارض مع الحرية والمسؤولية الوطنية.. وقيم الأمة) ما معنى قيم الأمة؟ إن اليمن -مثلاً- تعتبر حمل السلاح رجولة وكرامة، بينما يعتبر في العديد من بلدان الأرض جريمة. والعربية السعودية ترى ان حجاب المرأة واجب مقدس، ومجلس الأمة الكويتي لا يقر بحق المرأة في الترشيح والإنتخاب، فهل اي حق يتكلم التشريع الصحافي اليمني؟ إن الألفاظ الإنشائية العامة: المسؤولية الوطنية، قيم المجتمع، والمقومات الأساسية للمجتمع، كلها افخاخ وكمائن لمواد الحرية. ويبدو أن الحرية هي الزرع وقيم الأمة هي الجراد.

ملاحظات وزارة حقوق الإنسان اشارت بوضوح إلى ان مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية، وحقوق الإنسان، وقيم الأمة عبارات تنطوي على إبهام وغموض وإجمال. ولا يجوز استخدامها دون وضع تحديد، او تعريف معين لهذه المصطلحات خاصة في مجال التشريع الجنائي.

> اشتراط عدم وجود حصانة يريد للصحفي أن يكون فريسة للقمع بلا حماية

والحقيقة ان الأمر أبعد من مجرد التوضيح لمعنى ودلالات الألفاظ، فمثل هذا التعميم والغموض قيود سالبة للحق في الحرية، ينبغي رفضه لانه يتحول في القاضي إلى مكيدة ومقصلة.

أحكام عامة

ينص المشروع على حق الصحف في الحصول على المعلومات من مصادرها وتحليلها والتعليق عليها وتداولها ونشرها. ولكنه ياخذ باليمين ما أعطى باليسار، ويابى إلا ان يصادر الحق او على الأقل يلتف عليه. فهو يقيد الحق بعبارة في حدود القانون مضيفاً في الحفاظ على قيم واخلاق وامن المجتمع، فالقيم، الاخلاق والأمن، الفاظ لها من العموم والغموض والإلتباس ما يجعل الحق محفوفاً بمخاطر لا تحد ولا تعد.

وفي المادة الرابعة ينص "حرية التعبير عن الرأي والفكر دون قيود" إلى هنا والكلام جميل لان الأصل في الأشياء الاباحة وهو حق مكفول بقوانين السماء والأرض معاً، لكن المشرّع المرعوب من شمس الحرية يضيف "إلا ما يتعلق بامن الدولة والمجتمع والقيم والاخلاق وعلى الوجه المقرر قانوناً".

وكان امن الدولة والمجتمع والقيم والأخلاق في تصادم مع الحرية والتفكير، إن المشرع يرى ان حرية الرأي والتعبير والتفكير في مواجهة مع امن الدولة والمجتمع والقيم والاخلاق، ومن البداهة القول بان امن الدولة والمجتمع لا يحمى إلا بالحرية، ولاتعيش وتزدهر القيم والاخلاق إلابالتفكير الحر والسليم، فما هي هذه الحرية المكبلة بقيود واشباح مرئية وغير مرئية؟ كيف للصحفي ان يدرك ان الخبر او التعليق او المقالة ماسة بامن الدولة!... الخ.

إن تشريع القمع هو ما يجعل الحق المقدس شائكاً ومحظوراً ودونه خرط القتاد كما يقال.

وللأمانة فإن عبارة "وعلى الوجه المقرر قانوناً" تزيّد لا نقرؤه إلا في تذييل الأحكام القضائية. وكان الحرية والتفكير ليس حقاً أصيلاً، وإنما هو مطلب موضع تنازع ومشارعة.

وقد عابت الوزارة "إبهام العبارة وعدم القدرة على قياسها مادياً، واحتمال التاويل والتفسير وارد حسب الهوى، ورات ان استخدام القيم والأخلاق في التشريع موهمة، لانها تختلف من مجتمع لآخر، وايضاً من زمان لآخر، فما كان قبل الوحدة محظوراً أصبح بعدها حق مواطنة كحرية التعبير والرأي والتفكير الذي يراد الالتفاف عليه بمثل هذه التعابير الغامضة والملتبسة. ورات الوزارة ان دائرة القيم والأخلاق اوسع من دائرة القانون، وهي تهتم بالمقاصد والنوايا المضمرة والمتخفية، ولا تحاسب عليها امام القانون.

الباب الثاني
الفصل الأول

يورد المشروع كشروط رئيس التحرير:

١- ألا يكون عاملاً لدى دولة او جهة اجنبية.

٢- ان يكون متفرغاً، ان يكون مقيماً إقامة فعلية في محل صدور الصحيفة او المجلة، والا يكون من المشتغلين بالصحافة، والا يجمع بين رئاسة تحرير اكثر من صحيفة او مجلة او مطبوعة، او مديراً للنشر في الصحافة الإلكترونية.

والحقيقة ان ملاحظات وزارة حقوق الإنسان قد فندت جل هذه الشروط فالوزارة ومعها كل الحق ترى انه لا يوجد أي اثر سلبي في ان يكون رئيس التحرير عاملاً لدى دولة او جهة اجنبية، فضلاً عن ان هذا الحق قد أعطى لكافة مراسلي الصحافة ووسائل الاعلام، ووكالات الانباء الثقافية العاملة في اليمن. ومن باب اولى ان يعطى لرئيس التحرير. ورات انه ليس من المنطقي اشتراط تفرغ رئيس التحرير، كما سخرت الوزارة من شرط الإقامة في بلد الاصدار.

واضح ان التقييد والمنع والتحريم هو الأصل، وان المشرع لا يدرك اهمية "الثورة الثالثة" التي حولت العالم إلى قرية صغيرة يستطيع الإنسان ان يتواصل ويرى ويشرف ويدير العمل من اي ركن قصي في ارجاء الأرض.

اما اشتراط عدم وجود الحصانة فهو مضحك. ويبدو ان في الأمر نوايا عدوانية، فالمشرع يريد الصحفي ان يكون فريسة للقمع مجرداً من اي حماية.

إن المبالغة في فرض القيود حتى غير الموضوعية، تعكس الرغبة الجامحة في واد الحرية وخنق وإغلاق اي طريق موصل إليها، وسد الأبواب والنوافذ امام انسام ورياح الحرية والراي والتفكير.

ويتكرم المشروع بإعفاء رؤساء التحرير ومحرري المجلات والصحف المتخصصة والعلمية والنشرات...الخ من شرط عضوية النقابة، لأن المشرع يشترط إجبارية عضوية النقابة، ويتعطف بإعفاء رئيس التحرير من التجنيد الاجباري في العضوية.

لا يعرف هذا المشرع ان الله سبحانه وتعالى يقول لا إكراه في الدين بينما مشرعنا يجعل العضوية بالاكراه والمراغمة.

وينص المشروع على منح وزارة الإعلام حق إعطاء البطاقة والتسهيلات الصحفية للسيد وزير الإعلام، بينما يعطي للنقابة بطاقة المهنة. والحقيقة ان التسهيلات الصحفية هي جوهر ومضمون البطاقة الصحفية. والبطاقة المهنية بدون التسهيلات كالماء الذي لا يصح به الوضوء، او البشارة بولد ميت، كما يقول المثل. إن احتكار وزارة الإعلام لبطاقة التسهيلات يجرد النقابة وبطاقتها من اي معنى، وتصبح البطاقة الصحفية مجرد تميمة او حلمة كاذبة. والأدهى ان تربط التسهيلات الصحفية، بموجب قرار يصدره مجلس الوزراء، وكان مجلس الوزراء ليس له من وظيفة إلا منح التراخيص للصحفيين لمزاولة مهنتهم.

ويعطي المشروع وزير الإعلام الحق في منح البطاقة وحق الالغاء بدون ابداء الاسباب. وهو متطق أعوج في الحالتين (المنح والمنع).. فالوزير الذي لا يمتلك حق المنح يُعطى له حق المنع. ومعروف ان احكام الشرع في الكتاب والسنة ترجع إلى التعليل عند التحليل والتحريم، اما مشرعنا فهو فوق المساءلة والمراجعة، فقراره لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

امتلاك الأمن السياسي مفاتيح بيتها... باغتها

انتصار السياني: بصّموني على أوراق ما أعرفش أيش فيها!

تقول إنتصار السياني إنها مجرد ربة بيت. وأنها مظلومة. لكن محاكمة تنتظرها بجملة تهم أبرزها الإشتراك مع عصابة مسلحة تخطط لأعمال إرهابية.

تصدرت قضية السياني، مدى ٨ أيام، واجهة إنتهاكات حقوق الإنسان، بعد قيام عناصر من الأمن السياسي بإختطافها وزوجها من منزلهما مساء الثالث من الجاري.

وافرج عن السياني، الأربعاء الفائت، بعد عديد مناشدات وإعتصامات نفذتها منظمات حقوقية تضامناً معها، أمام بوابة النائب العام... وبعد توقيعها مرغمةً، في منزل إحتجاز مجهول تابع للأمن السياسي، على أوراق منعت -حد قولها- من معرفة فحواها.

وكانت إنتصار السياني تتحدث إلى "النداء" أمس الأول، حين أبدت خوفها حيال مسير زوجها إيهاب الكحلاني وشقيقيها إبراهيم وعبدالخالق.

مقابلة: نبيل سبيع

● من مسرح صموئيل بيكيت

تاخر عبدالرب الرتضى احد محاسبي "إنتصار وشقيقيها إبراهيم وعبدالخالق عن الحضور تمام الـ١١، موعد المقابلة. وكان علينا إنتظار وصوله بناء على تخوف والدها علي السياني واخريات حضرن المقابلة من ان يسبب حديث إنتصار مع "النداء" مشاكل قد تؤثر سلباً على سير محاكمتها المنتظرة.

بدات المقابلة بعد وصول المحامي. وكانت الأغرب بين جملة المقابلات الصحفية التي اجريتها، وهي قليلة طبعاً. الغرابة أتت من كونها سجلت على الفيديو بكاميرا اتت بها عائلة السياني.

استأنفوني في بدأ التصوير وإضافة مسجلة اخرى إلى خاصتي. وشعرت بحجم خوف العائلة من حدوث اي تحريف في كلام إنتصار. فكرت ربما هو الظلم والعنف يدفع الجميع إلى الشك بالجميع. ورفعت المسجلة امام "لثمة" انتصار.

"قاموا بمداهمة البيت الساعة عشر او عشر ونص في الليل وانا في الغرفة لحالي وزوجي في الديوان".

البيت عبارة عن شقتين يفصلهما باب. وكانت إنتصار تتجه إلى النوم حين سمعت الباب ينفتح فجاة. كان معاهم مفاتيح.. فتحوا على طول ودخلوا.. ابسرتهم بنتشروا في الشقة بشكل مفاجئ ومرعب.. ماكنتش دارية ايش الفضيحة. وعلى طول اخدت ملابسي هذي- تشير إلى البالطو- ورحت إلى غرفة اخرى. كنت اسمعهم يدوروا مش عارفة ايش يعملوا. ماكانش لهم اي صوت وكانهم مش موجودين داخل الشقة. ولي الساعة ١٢ تقريباً جابوا عسكرية تفتشني. بعدين جاء ٦ اشخاص وقالوا انهم باياخدوني إلى بيت العائل. اخدوني إلى هناك متفردة الساعة واحدة بعد منتصف الليل. ولما طلبت منهم يجيبوا العسكرية معي عشان ادرى اين باسير ماعبرونيش".

أخذوها " في سيارة بيضاء غمارتين" إلى بيت عائل حارة سكن والدها في منطقة الجراف، حيث قضت بقية الليلة ثم خضعت لتحقيق طويل قالت إنه أستمر من ٤ عصراً حتى ١٢ ونصف بعد منتصف الليل بصورة متواصلة" حسيت برعب ووحشة خاصة لما رفضوا إني اتواصل مع أمي واهلي.

"بعدين جلسوا يحققوا معي عن اشياء غريبة ما لي علاقة بها... قضايا اسلحة وإشتراك مع عصابة مسلحة تخطط ما عرفش ايش".

نقلت انتصار من بيت العائل الساعة ١٢ ونصف من الليلة التالية: " بعد التحقيق الأول اخذوني إلى منزل ما عرفش ابن وحبسوني فيه انا وعسكرية.

"قسوة في اسلوب الجرجرة وتهديدات مستمرة.. هددوني بأن اعترف باللي يشتوا مني اعترف به وما لم قسيتم اخذي إلى قسم الدعارة في السجن المركزي. وانهم لو ودوني هناك بايكونوا ياخذوني اخر الليل إلى ضباط وما اعرفش ايش. وان سمعتي بانتهي وتصبح على كل لسان لان كل الصحف با تنشر".

تقول انتصار إن محققي الأمن السياسي هددوها بهذا اكثر من مرة. كما هددوها بقتل شقيقها ابراهيم الجريح، ما لم تتكلم وتتعاون معهم" طلبوا ان اعترف باشياء ما اعرفهاش واذكر اسماء اسلحة واشخاص رجال ونساء. طلبوا مني اتصور حتى تصورات من مخيلتي.

"كانوا يحققوا معي وبعدين ياخذوا اوراق التحقيق لاعند اكبر واحد في الأمن السياسي. الرجل المتحكم بكل الأمور. ومرة رجعوا من عنده وسمعتهم يتكلموا انه ما اعجبهش الترتيبات والكلام وانهم باياعيدوا صياغة التحقيق ويبصموني عليه ويرجعوها لاعنده. كنت مرهقة وفي حالة إنهيار. تركت الرجل اللي يحقق معي يعيد الصياغة ورجت إلى غرفة. اقفلت الباب على نفسي ونمت. وعند الساعة ٢ ونص صباحاً ايقظوني عشان ابصم واوقع على الأوراق. طلبت اقرا الأوراق عشان اعرف ايش اللي بابصم عليه. رفضوا. قالوا الوقت متاخر ومافيش مجال لان المسؤول عليهم يشتيها بسرعة. وعلى طول كانت العسكرية تاخذ إصبعي وتضغطها على الورق وانا في حالة غير طبيعية".

حد قولها لم تبك إلا في حالة واحدة: دما هددوني بقتل اخي الطفل الجريح. البريء اللي ما له علاقة. هذا كان اقطع موقف بالنسبة لي"، مضيفة انها لم تبك فيما عدا ذلك، لان الصدمة حين تكون شديدة تمنعها عن البكاء، ولانها واثقة من نفسها وغير مذنبة. قلت لها إن البكاء مسالة إنسانية ونادراً ما يفعله المذنبون.

"ماكنتش اخلع البالطو. كنت خايفة على نفسي منهم على طول لاني شفتهم مستعدين يقوموا باي شي يفكروا به. مابش شي يمنعهم.

"ولما كانوا يجيبوا الاكل لي وللعسكريات كنت اشوف ايش ومن اين ياكلين واكل. ابسر الحاجة اللي يشربينها واشرب. ولما يقدمين لي شي مسكوب من قبل اتحرز من اني اشربه او اكله. خلقوا عندي حالة شك من كل شي".

طيلة ٨ ايام لم يكن نومها نوماً بل عبارة عن دوخة وإرهاق. ولقد تفاجات إنتصار بوجود محقق الأمن السياسي جوار رئيس النيابة الجزائية المتخصصة "سعيد العاقل" عند نقلها إلى هناك. وقالت إن نظرات الرجل الذي استجوبها طيلة فترة إختطافها كانت كلها تهديد. وانه كان "يكتب في اوراق صغيرة ويعطيها لرئيس النيابة اثناء التحقيق الذي كان يقراها ويعدين يسالني او يملي كاتب المحضر". وزادت: "ماقليش رئيس النيابة إن في محامي او من حقي يكون معي محامي. حقق معي دون أن يكون معي محامي وتمحور التحقيق حول نفس الكلام عن الاسلحة واسماء الاشخاص اللي طلبوا مني ذكرها. لكني قلت اخر التحقيق إني ماليش علاقة بهذه الاتهامات وإني مظلومة. سالوني من ظلمك. قلت خلوا هذا شيء مجهول. ما قدرتش اقلهم من ظلمني لانهم عارفين بس يشتوا يعرفوا إذا كنت باقول اولا. كانوا با يعرفلوني. اصلاً كانوا قد هددوني في الأمن السياسي باني إذا ما اعترفت باللي يشتوه وسكت بايعرقلوني داخل ذلك البيت إلى ما لا نهاية".

تعمل إنتصار السياني بالتعاقد مع وزارة الأوقاف والإرشاد في تدريس القرآن للفتيات الصغيرات باحد الجوامع المجاورة لسكن والديها وباجر ٧٠٠٠ريال شهرياً. وامس الأول، قبل إجراء هذه المقابلة بساعات، إبلغتها إحدى الموجهات ان قراراً صادراً من الوزير قضى بفصلها وإنهاء تعاقدها.

"أرجو من الله ان يحفظ كل النساء من ان يحصل لهن ما حصل لي. وحين سالتها ما لو كانت خائفة من ان يؤثر نشر المقابلة سلباً على سير محاكمتها المنتظرة، ردت ان هذا شيء لا تريد التصريح عنه. لكنها لم تستبعد تكرار ما حصل لها في اية لحظة: "ليش لا؟".

دفاعاً عن الشريعة

نبيل الصوفي

Nbil21972@hotmail.com

بوما ما كتب الأستاذ عبدالرحيم محسن في صحيفة "الصحوة" ضمن رسالته لمؤتمر حقوق الإنسان الذي عقد في يناير ٢٠٠٤ بصنعاء ضد الحكم برجم فتاة اتهمت بالزنا وهي متزوجة.

بعض الإصلاحيين اعتبروا مقال محسن إساءة للشريعة، وطالبوا "الصحوة" بالاعتذار.

وكي اكون اكثر تحديدا فقد كانوا سبع شخصيات - اقصد الذين سمعت اعتراضهم بشكل مباشر وجمعي.

وكي اتجنب التفاصيل فقد كان الرد الذي تلقته - وساتبني فيه الأستاذ عبدالوهاب الآنسي الأمين العام المساعد للإصلاح، والأستاذ وحيد علي رشيد رئيس الدائرة السياسية للإصلاح بمحافظة عدن، ثم عبدالرحيم محسن نفسه- أنني حين قرات المقال انصرف فهمي لتقد حالة معينة محددة الأركان هي حالة فتاة تعرضت للظلم حية ثم يراد قتلها باسم الشريعة.

وبين الإدعاء والإثبات ثمة شروط فنية حادة الأهمية تصبح الشريعة بدونها مجرد "ساطور" بيد جلاد، ولا رحمة فيها ولا رشاد.

والشريعة التي نتحدث عنها هنا ليست آيات القرآن فمحسن لم يناقش الأحكام ولا الآيات القرآنية، بل الشريعة التي نتحدث عنها هنا هي منطوق حكم قاض معين بحق شخص معين وفي زمان ومكان معينين.

وثمة فرق بين النص والمبدأ من جهة وبين التنفيذ والتطبيق، ويحمد الله أن مسلما بحجم عمر بن الخطاب رضي ال عنه قرر ذات ظروف ألا يقيم الحد على من هو في نظر الناس "سارق"، لانتفاء العلة.

ولم نسمع حتى اليوم من يقول إن حكم الفاروق عدم إيمان بالشريعة، ولا انتقاص من الحكمة الإلهية التي نعم قررت الحكم ولكنها قررت قبله وبعده أن الحاكم والمحكوم مختبر تدينهم بالمبدأ أولا ثم بالتطبيق ثانيا، ولايغني احدهما عن الآخر.

وإذا كان الإسلام يكتمل بالاعتقاد النظري بصواب وعدل وحق ورشد الحكم المبدأ، والآية التشريع، فإن الإحسان لايتحقق إلا بتحري شروط التطبيق، وإلا صح علينا سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم "اشققت عن قلبه" للصحابي الجليل الذي اسقط كل الاشتراطات الفنية لتطبيق مبدأ القتل، فقتل ظانا أن المبدأ الأصل يلغي كينونته كإنسان هو من يتحكم ويحكم بمعطيات التطبيق، فكان أن تمنى انه لم يخلق جراء غضب الرسول صلى الله عليه وسلم.

وخبر الشريعة ليس إلا بهذه التفاصيل الفنية التي اخرجت عمر بن الخطاب رضي الله عنه من منزل ظن انه يحق له التعدي على حرمة بيته بحجة انه "يشرب الخمر" فكان أن خرج عمر لحظة ذكر أن الشريعة أيضا تبدا من تحريم المحظور الرئيسي على القادر الأكبر وهو هنا اقتحام البيوت على اصحابها.

عفواً لقد استطالت بي البداية.

فالمراد التنبيه له أن الأخطر على الشريعة ومبادئها ان يستخدمها البشر للقهر والعبودية، وتصفية الحسابات.

والبشر هؤلاء ليس المقصود بهم من لايحترمون الشريعة إلا حين تكون لصالحهم، بل أولئك الذين يحترمون الشريعة ويتمنون دفع الغالي والرخيص للدفاع عنها لكنهم يحولون الشريعة إلى احتشاد ذاتي يبرر بعد ذلك نزع الأحكام عن مقاصدها.

واذكر هنا اخاً عزيزاً لم اتفق معه ابدا على عدم احقيته في إلزام الناس باي حكم لايكونون مؤمنين ان التزامهم به تعبدالله لا للسلطان.

فالشريعة تنظم يحكم المؤمنين به، أما من لايؤمن فله وضع خاص واضح المعالم في كتب الفقه المختلفة.

كما ان الشريعة ليست لعلاج الاختلالات التربوية، والتي لها طرق للعلاج أخرى منها التربية ومنها التثقيف والتعليم، ومنها المصحات النفسية والمشافي الاجتماعية.

وتذكروا هنا ان الرسول صلى الله عليه وسلم لم يستخدم الشريعة لعلاج نفسية صحابي حين نالت لعلاقة جنسية خارج النظام العام، فلم يوضح الواضح بحديث عن حرمة الزنا بل نحا منحى تربويا: "ارضاه لامه، ارضاه لأخته.....".

صحيح اننا لازلنا نعاني اليوم من جراء ضغط لاغ مستبد تعامل مع الشريعة باعتبارها خلاصة الوحشية الأصولية، خالطا بين سلوكيات الناس الذين يشترك معهم في الحياة صوابا وخطا وبين المبادئ السامية للقانون الذي لابد منه لتنظيم حياة الناس مهما كان دينهم ومعتقداتهم، وفي الوعي الإسلامي سمي هذا القانون بالشريعة الإسلامية.

غير أن هذا الرفض الأصولي الذي تولى كبره متقفو اليسار للأسف الشديد، يجب ألا ينسينا أن المسالة وإن كانت تختلف بين من يقر لك بحقك كاملة أو كفرد بالتزام منهجك القانوني -الشرعي الذي تنظم به مصالحك في الدنيا والآخرة وبما لايصادم فيه الأقلية حق الأغلبية- وبين من يرفض هذا الأمر من حيث المبدا، ويعتبر ذلك رجعية يجب القضاء عليها.

أقول يجب الا ينسينا ان الشريعة ما لم تكن تفاصيل يشعر بأثرها الإيجابي المواطنون؛ حفظا لكلياتهم الخمس: الدين، العقل، النفس، العرض، المال، فإنه يصبح مجرد لافتات يستغل بها الدين وشريعته، لصالح السلطان أيا كان شكله وزمانه ومكانه.

فالزنا -مثلا- هو علاقة مستنكرة قبل نزول القران وقبل بعث الأنبياء، ولدى المتدين وغير المتدين، والكافر والمسيحي واليهودي والمسلم، كفطرة إنسانية فطر الله الخلق عليها، غير أن تحريم الإسلام لها يصبح -في واجب الدولة التي تتصدى للتطبيق الشريعة- برنامجاً شاملاً لمكافحة الفقر، ومعالجة الانحرافات النفسية، وحدوداً تمنع الوقوع في الإثم أولا، قبل أن تطهر الواقع منه.

والحاكم الذي يسرق اموال المجتمع هو اول من يتحمل -شرعا- مسؤولية اية ممارسة للدعارة، ليصبح بعد ذلك للجلد والرجم كعقوبة معنى ديني حقيقي، وليس مجرد تعبير عن رغبة في استغلال الدين لـ"تحميل الضحية" عقوبة إضافية وصدق الله القائل وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاء إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُنَّ فَإِنَّ اللّهَ من بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ.

والسلطة التي تصادر الإسلام عبر مصادرة حرية ابنائه، لايمكن أن تكون قيمة على شريعته، بل مجرد مستغلة للدين بما يحقق ما ننشعر بالغضب من تذكره على لسان ماركس حين قال إن "الدين افيون الشعوب".

وصدق الله حين قال "قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ".

وعلى ذلك فدين الملوك هو ما جاءت الشريعة الإسلامية لتجعله هو الأسفل واقعا، لتكون كلمة الله هي العليا"، في كل حال، وكلمته هي حكمه المبثوث في كتابه الكريم الذي هو سفر إلهي يسعى لمنع الإنسان من الزيغ والظلم والضلال، "ولكل امة جعلنا شرعة ومنهاجا".

والشريعة الإسلامية هي اجتهادات المسلمين في استنباط احكام تتعدد وتتنوع بتعدد وتنوع الزمان والمكان والظروف والأحوال، تكون مهمتها الدائمة حفظ الكليات الخمس كما خلص إليها فقهاء الحياة المسلمون. وكما قال ابن القيم رحمه الله فايما يحقق هذه المصالح فهو شرع الله.

وإذا كان محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم انهى عقودا عطل بها المجتمع عبادته لله سبحانه بتنظيم حياته بما يحقق المقاصد الكلية التي جاء بها ولها الإسلام -والدين عند الله الإسلام- وهي حفظ الدين والعقل والعرض والمال والنفس، فإن المسلمين اليوم بلغ تعطيلهم الجديد حد محاولات تستخدم الإسلام ذاته لحماية المرحلة الجديدة من التعطيل التي هدت اركان دولة الحكم الرشيد من وقت مبكر في بلاد العرب والأعاجم الذين يدينون جميعا بدين الإسلام.

ولن تعود إلا إن عاد الرشد للحاكم قبل المحكوم، والله متم نوره.

شمولية الفساد اليمني

البنك الدولي حذر من وضع كارثي وتقارير ترصد مؤشراته

■ كتب - سعيد ثابت سعيد:

ليس ثمة قضية يتفق جميع أطراف الحياة السياسية في اليمن (سلطة ومعارضة) على وجودها وحضورها وتأثيرها الطاغي على مجمل الحياة العامة للمواطن، كقضية الفساد، بمفهومه الشامل (الاقتصادي، والسياسي، والإداري...).

وجاء التقرير التقييمي للبنك الدولي حول مؤشرات الحكم في اليمن خلال السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٤ والذي صدر مؤخراً، ونشرت صحيفة معارضة مقتطفات منه، ليكشف عن تراجع ملموس في خمسة من أصل ستة مؤشرات يعتمدها البنك للحكم الرشيد، وهي المحاسبة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، والجودة النظامية، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، إذ كشفت أرقام التقرير الدولي عما اعتبره تردياً واضحاً في جانب سيطرة الحكومة على الفساد، فقد كانت المؤشرات عام ١٩٩٦ تشير إلى أن سيطرة الحكومة على الفساد بلغت ٤٩,٣ في المائة في حين تراجعت هذه السيطرة إلى ٢٢,٧ في المائة عام ٢٠٠٤.

كما أظهرت الأرقام عن تراجع الاستقرار السياسي في اليمن الذي كان بلغ متوسطه عام ١٩٩٦ نسبة ٣٦,٨ في المائة، فيما وصل العام الماضي ٢٠,٧ في المائة، كما أن مؤشر سيادة القانون، بحسب تقرير البنك الدولي، كان في ١٩٩٦ يصل إلى ١٣,٣ في المائة، فيما بلغ عام ٢٠٠٤ ١٢,١ في المائة، بعد أن كانت تراجعت مؤشراتها عام ٢٠٠٢ إلى ٧,٧ في المائة، وأرجع مراقبون اقتصاديون السبب في تحسن مؤشر سيادة القانون من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٤ إلى إلزام مجلس النواب الحكومة بإلغاء الثقافية النفط في القطاع النفطي رقم ٥٣ بمنطقة سار محافظة حضرموت، وإلزام البرلمان أيضاً الحكومة بعدم تجديد اتفاقية الإنتاج النفطي مع شركة هنت الأمريكية في محافظتي مأرب والجوف. لكن مؤشرات الجودة النظامية بحسب التقرير تراجعت من ١٩,٩ في المائة عام ١٩٩٦ إلى ١٤,٨ في المائة العام الماضي، وفي جانب فعالية الحكومة أكد البنك الدولي تراجع فعالية أداء الحكومات المتعاقبة خلال السنوات الثماني الماضية التي كانت فعاليتها في ١٩٩٦ بلغت ١٩,٩ في المائة لتصل عام ٢٠٠٤ إلى ١٤,٨ . وفي ما يتعلق (بالمحاسبة) لم يختلف الوضع التقييمي عن بقية الجوانب الأخرى التي قيمها البنك الدولي في تقريره، إذ أشارت الأرقام إلى أن المحاسبة عام ١٩٩٦ بلغت ١٧,٧ في المائة، وتراجعت عمليات المحاسبة لتصل العام الماضي إلى ٧,٣ في المائة.

البنك الدولي يقرع أجراس الخطر

وسبق صدور هذا التقرير إطلاق جيمس ولفنسون رئيس البنك الدولي السابق، فبراير الماضي، تحذيره الشهير من داخل العاصمة اليمنية، بالاستعداد لوضع كارثي، وبالغ الخطورة من الناحية الاقتصادية، وقال ولفنسون في جلسة المباحثات الرسمية بين اليمن والبنك "إن اليمن تمر بمرحلة غاية في الخطورة، إذ تراجع نصيب اليمن من النفط كما أن المياه تتناقص، وحوالي ٣ ملايين مواطن عند حد الجوع، وربما سئلهم تحت خط الفقر، و٥٠ في المائة من المجتمع لا يشتغلون وهم النساء". وأضاف مخاطبا المسؤولين اليمنيين الذين حضروا جلسة المباحثات كم يعد لديكم متسع من الوقت، ولا تعتقدوا أنه إذا وصل بلدكم إلى حالة الانهيار أن أحدا سيساعدكم، ستتركون وحدكم". وتساءل "إلى متى ستظل هذه الأمور محل أخذ ورد ما بين الأجهزة المعنية والقطاعات المختلفة دون تنفيذ الخطط التي توضع، ودون اهتمام بمحاربة الفساد، وعدم التقيد بالشفافية المطلوبة في كل أعمال الدولة ناهيك عن الإنفاق الكبير على الجوانب العسكرية".

الآليات الحكومية لمحاربة الفساد

تبذل الحكومة اليمنية محاولات متواضعة لمكافحة الفساد، وتحجيمه، بواسطة آليات متعددة لعل أبرزها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وهو جهاز رسمي تأسس في ١٣ يوليو ١٩٧٤، بقرار أصدره الرئيس الأسبق العقيد إبراهيم الحمدي في صنعاء أنيط به مسؤولية الرقابة على التصرفات المالية في أجهزة الدولة ومكافحة الفساد، وظل تابعا إداريا وماليا لرئاسة الجمهورية مباشرة، ويقوم بمراقبة التصرفات المالية، ويتابع مدى سلامة تصرفاتها من عدمها. ويصدر تقارير سنوية ويرفعها لرئيس الجمهورية وحده، وفي الغالب يحيل الأخير هذه التقارير إلى مجلس النواب، وخاصة خلال السنوات الأربع الماضية، بيد أن قانون الجهاز المركزي يحظر تماما تقديم أي معلومات أو بيانات أو تقارير حول أعمال الفساد في القطاعات التي يراقبها لأي صحفي، أو باحث.

ويقول الباحث فيصل الصوفي على لسان رئيس جهاز الرقابة والمحاسبة في دراسة منشورة، أن قانون الجهاز لا يضمن أي حماية للموظف العام الذي يكشف للجهاز عن أي معلومات تتعلق بالفساد، وقال المسؤول "نحن نتغلب على هذا القصور من خلال التالي: حين نشعر أن لدى موظف في جهة معينة معلومات يريد تقديمها حول فساد مرؤوسيه نعده بالا نكشف عن مصدر معلوماتنا حتى لا يتعرض لأي عقاب أو انتقام من رؤسائه".

ومن أجل تفعيل دور الرقابة والمراجعة والتفتيش الداخلي في الحفاظ على المال العام والوقاية من الفساد عقد الجهاز المركزي ورشة عمل في منتصف أبريل الماضي، بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي. تي. زد)، وناقشت الورشة التي شارك فيها مدراء الرقابة والتفتيش في الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع الاقتصادي بعموم محافظات الجمهورية أوضاع أنظمة الرقابة الداخلية لتكوينات السلطة المحلية في الوحدات الإدارية، ودور وحدات الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد، وحماية المال العام إلى جانب الإطار القانوني لتنظيم وإنشاء وتحديد مهام ودور الرقابة الداخلية، والمعايير الدولية لتفعيل دور المراجعة والرقابة الداخلية.

وثمة آلية أخرى أعلنت عنها الحكومة خلال العامين الماضيين، وتمثلت بتأسيس اللجنة العليا لمكافحة الفساد، ويرأسها رئيس الوزراء، لكن هذه الآليات تظل مهامها محصورة على تقديم التقارير، ورفعها إلى جهات الاختصاص دون أن يتبعها إجراءات زاجرة ورادعة ضد مرتكبي أعمال الفساد.

غول الفساد يلتهم مليارات الريالات

قبل أيام قليلة اكتشف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ٢٤٠ قضية فساد مالي في قطاعات الدولة خلال العام المنصرم ٢٠٠٤، وقدر إجمالي الضرر منها مليارين و٩٨٥ مليوناً و٨٤٨ ألفاً و٣٠٢ ريال ومبلغ مليونين و١٢٢ ألفاً و٤١١ دولاراً وعشرة آلاف جنيه إسترليني، وأضرار عينية تمثلت في أراض وعقارات وسيارات.

وأشار التقرير الذي أعدته الإدارة العامة لشؤون القانونية بالجهاز إلى أن القضايا المكتشفة من قبل الجهاز مازال معظمها منظوراً أمام النيابة والمحاكم الابتدائية والاستئنافية في مختلف المحافظات اليمنية.

وبحسب مصادر مسؤولة، فإن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يعتزم خلال العام الجاري ٢٠٠٥ تنفيذ عدد من الإجراءات العملية لتطوير عمل الجهاز ومنها البدء في تنفيذ مشروع إعادة البناء المؤسسي للجهاز، ومشروع تطوير إعادة هيكلة المراجعة الداخلية في أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة.

وأوضح نعمان الصهيبي رئيس مصلحة الضرائب أن حجم التهرب الضريبي في اليمن بلغ نحو ٣٠ مليار ريال، بما يعادل ١٦٤ مليون دولار سنويا. وقال "إن حجم التهرب الضريبي السنوي لمختلف أنواع الضرائب يصل إلى حوالي ٣٠ مليار ريال، وهو ما يكبد الخزينة العامة للدولة خسائر كبيرة كان يفترض أن تؤول إلى الخزينة العامة للدولة على شكل استحقاقات مفروضة قانونا على كبار المكلفين".

وكشفت وثائق خاصة عن مخالفات جديدة مالية وإدارية تمارس من قبل الإدارة الحالية لمصنع الغزل والنسيج في محافظة عدن، وهو مصنع حكومي. وقالت المحامية عفراء الحريري الوكلة من عمال المصنع للدفاع عن حقوقهم المالية "إن ملفاً متكاملاً حول مجمل تلك المخالفات تم تسليمه إلى محافظ عدن لاتخاذ الإجراءات القانونية بشأنها".

ووصفت الحريري "ما يجري في مصنع الغزل من إهدار للمال العام طيلة السنوات العشر الماضية وما يتم الآن فيه من مخالفات مالية وإدارية (بائنة) يتعارض مع توجيهات رئيس الجمهورية القاضية بمحاربة الفساد والعبث بالمال العام. وكشفت لجنة دراسة وضعية مصنع الغزل والنسيج المكلفة بموجب قرار من محافظ عدن رقم ٤٥ لسنة ٢٠٠٣ عن تلاعب الإدارة السابقة للمصنع بصفقات بيع الأقمشة لأحد التجار، وإهدار مبالغ مالية من حسابات المصنع.

وطلب الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في رسالة له إلى القائم بأعمال المدير للمصنع سرعة موافاة الجهاز بالوثائق الخاصة بتلك الصفقات لإحالتها إلى نيابة الأموال العامة.

وتتهم وثائق جديدة قدمت إلى محافظ عدن، القائم بأعمال المدير العام للمؤسسة اليمنية للصناعات النسيجية فرع عدن باستخدام حساب رقم (١٣٢٢) الخاص بالمقصف والدكان في المصنع للتهرب من الإشراف والرقابة المالية من قبل الجهاز المركزي ومكتب المالية.

وتتهمه بإهدار مبلغ ١,٣٤٢,٠٠٠ ريال، بالإضافة إلى ١,٢٦٥,٠٠٠ ريال، من المال العام للمؤسسة لعدم اتخاذه أي إجراءات بشأن إيقاف مدير المبيعات المتسبب في إهدار مبالغ عامة للمؤسسة من ضمنها تلك المبالغ، والمتورط في قضية بيع للأقمشة بدون فواتير رسمية رغم صدور مذكرات، بحسب الوثيقة، من قبل وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة بإيقافه عن العمل.

وكان عبد القادر باجمال رئيس مجلس الوزراء أصدر مطلع العام الماضي قرارا بإحالة مصنع الغزل والنسيج إلى الخصخصة وتأجيره إلى أحد المستثمرين بعد انخفاض الطاقة الإنتاجية للمصنع وعجزه عن سداد المديونية ورواتب العاملين، إلا أن أكثر من ٦٥٨ عاملاً يعملون في المصنع استطاعوا الضغط على الحكومة عبر مذكرات رفعوها إلى مجلس النواب ووزارة الصناعة لإجبار الحكومة على العدول عن قرار الخصخصة.

في أبريل الماضي أقر مجلس النواب استدعاء عبد القادر باجمال رئيس الوزراء ونائبه علوي السلامي وزير المالية لبحث ما وصفه المجلس بالاختلالات المزمنة في قطاع الكهرباء والوصول إلى معالجات حقيقية لها، جاء ذلك أثناء مناقشة البرلمان تقريرين أكدا فشل الحكومة في معالجة مشكلة الكهرباء رغم كثرة القروض المخصصة لهذه المشكلة.

وكشف أحد النواب إهدار أكثر من ١٠٠ مليار ريال في وزارة الكهرباء دون الوصول إلى نتيجة تذكر بشأن إنهاء العجز المستمر في التوليد الكهربائي. وقال النائب الدكتور نجيب غانم "إن العجز يصل إلى ١٢٠ ميجا وات في الوقت الذي قالت قيادة وزارة الكهرباء إنه سيكون ٥٠ ميجا وات فقط عام ٢٠٠٥".

التلكؤ في مكافحة الفساد

المفارقة لتنظر أن تقرير اللجنة البرلمانية اعتمد على تقارير للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومضى عليها أكثر من ثلاث سنوات، فلماذا كل هذا التلكؤ؟ يجيب النائب عبد المعز عبد الجبار أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هو الذي يتحمل مسؤولية تأخير هذه التقارير وعدم تقديمها إلى مجلس النواب في الوقت المناسب.

وأكد عبد المعز أن تأجيل هذه التقارير يشير إلى نوايا مبيتة لجعلها تفقد قيمتها الحقيقية وتصبح غير مجدية. ويضيف أن هذه التقارير تصل في الغالب إلى المجلس بعد أن يغادر المسؤولون المعنيون في الأجهزة التنفيذية مواقع أعمالهم وينتقلون إلى مواقع أخرى.

وحول مسؤولية البرلمان عن متابعة تقارير الجهاز المركزي يقول النائب شوقي القاضي إن دور مجلس النواب سيغيب بسبب عدم وجود توازن، وقال: "إن غالبية كتلة المؤتمر الشعبي (الحاكم) ترى أنها تابعة للحكومة والمفترض أن تكون الحكومة تابعة لكتلتها فالكتلة على الأقل تمثل إرادة شعب.

وأضاف: "إن مشكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أنه تابع للسلطة التنفيذية والمفترض أن يكون تابعاً للسلطة التشريعية. وأكد أن «مشكلتنا في اليمن أن السلطة تنظر إلى كل شيء على أساس أنه مكرمة» فمجلس النواب مكرمة والجهاز المركزي للرقابة مكرمة وتقديم الجهاز تقاريره أيضاً مكرمة». وأضاف: «إننا نعيش في ظل غياب سيادة القانون ودولة المؤسسات والحكومة التي يسوسها القانون لا ينتظر منها الوفاء بالتزاماتها».

وخلص القاضي الى القول: "إن الحل مرتبط بإصلاح سياسي حقيقي تدعمه إرادة شعبية قوية. وإن الحلول الترقيعية لم تعد مجدية".

ياء المناوبة

محمد محمد المقالح

مهزلة الوضع اليمني في أسبوع!!

صباح السبت الماضي، وفي اجتماع تشاوري ضم هيئتي رئاسة مجلسي النواب والشورى وعدد من أعضاء ما يسمى بجمعية علماء اليمن، أعلن الأخ رئيس الجمهورية على الأشهاد ان الجناحين العسكريين لحزبي الحق وإتحاد القوى الشعبية هما اللذان نفذا مخطط الانقلاب على الثورة والجمهورية في مران! غير انه وبعد ثوان معدودة خاطب الأمين عام لحزب الحق الذي كان إلى جانبه قائلاً: إسألوا (الوالد العلامة) احمد الشامي الذي كلفته بالحوار مع المغرر بهم.

في الخطاب نفسه تحدث الأخ الرئيس عن امتلاك الدولة وثائق وأدلة دامغة تثبت هذا المخطط الانقلابي وأكد انه سيترك الأخ رئيس الوزراء والإخوة والوزراء يشرحون تفاصيل المؤامرة وأدلتها عبر تقاريرهم الموثقة، لكنه أردف قائلاً: «وأكبر دليل على وجود مؤامرة داخلية وخارجية هو ما جاء في مقابلة بدر الدين الحوثي في إحدى الصحف (الوسط)، وما قاله احد أعضاء اتحاد القوى الشعبية (د. محمد عبدالملك) في صحيفة الناس، الذي طالب بالتدخل الخارجي دون أن يعلم أننا رددناهم من أبواب صنعاء مهزومين»!! وقد تساءل الناس: إذا كان اكبر دليل يتحدث عنه الأخ الرئيس هما صحيفتي (الوسط والناس) فكيف بأصغر الأدلة وأتفهها على وجود مؤامرة من هذا القبيل!!

في الجلسة نفسها يتحدث وزير الداخلية (الدكتور) رشاد التعليمي بان حسين بدر الدين الحوثي كتب المخطط الانقلابي بيده سنة ١٩٨٤م!! ضعوا تحت هذا التاريخ ألف خط وخط وتعالوا نقرأ معا بقية التقرير (الموثق) جدا حيث يقول الوزير الدكتور «وقد اكتشفنا ذلك في إحدى محاضراته (حسين بدر الدين) حين وجه أنصاره للعمل لإسقاط النظام الجمهوري»!! بالطبع لقد نسي الوزير (الدكتور) أنه سبق ان أعلن أمام مجلس النواب ان المؤامرة بدأت عام ١٩٩٧م، ولم يلحظ ان حسين الحوثي عام ١٩٨٤م كان في صف ثاني ثانوي، وانه بعد ذلك التاريخ بعقد كامل انتخب من قبل أبناء الدائرة ٢٩٦ عضوا في مجلس النواب ممثلا للشعب في الجمهورية اليمنية، وليس في مملكة يحيى حميد الدين!!

الصحف الحكومة، والمقربة منها، أكملت الناقص وقالت في اليوم التالي وبالمانشيت العريض بان حسين الحوثي خطط للمؤامرة وقام بتنفيذها حزبا الحق واتحاد القوى الشعبية!!... يا جماعة قولوا العكس (أي أن الحزبين خططا للمؤامرة والحوثي نفذها) فلعل ذلك يكون أقرب إلى المنطق وليس الحقيقة!

احد الوزراء أعلن في اللقاء (التشاوري) إياه ان عدد المدارس التي تم إصلاحها في مران لوحدها بلغ ٢٢ مدرسة بالإضافة إلى بناء عشر مدارس جديدة في جمعة بن فاضل لوحدها!! وهو اعتراف صريح بحجم الخراب الذي خلفته حرب صعدة الأولى، أما إصلاح ما دمرته فعلمه عند أهل مران والقرى التي طحنتها الدبابات والطائرات والصواريخ بعيدة المدى. وإذا كان حجم الخراب في المدارس وصل إلى تدمير ٢٢ مدرسة في مديرية واحدة هي مديرية حيدان!! فكيف بالبيوت والممتلكات الشخصية للمواطنين هناك وفي غيرها من المديريات التي جرت ولا تزال فيها الحربان؟! لقد قال الوزير نفسه بان الدولة صرفت مبالغ نقدية لتعمير المساكن وان السلطة المحلية ستقوم في المستقبل القريب بتوزيعها حسب نسبة الدمار في كل منزل من المنازل المدمرة. لاحظوا ان الدولة اليمنية العصرية تتعامل نقدا (كاش) وان كان الدفع مؤجلا بالنسبة للمواطنين المشردين عن مساكنهم (وهم بالآلاف)، أما أمراء الحرب فقد دفع لهم عدا ونقدا (وبالشوالات) أكثر من ٥٢ مليار ريال يمني، ومن فئة الألف حتى يسهل نقلها!! وعند هذه النقطة بالذات فما على الذين يتساءلون لماذا هذه الحرب؟ ولماذا الإصرار على استمرارها من قبل الشموع وأخواتها السبع؟ سوى أن يعيدوا قراءة الرقم السابق (٥٢مليار ريال) ليعرفوا ان الحروب تدر الأموال وترفع الأرصدة أيضاً، وهي لذلك مرغوبة ومحببة دائما لدى البعض!!

في مكان آخر ولكن في نفس الأسبوع تم اختطاف الناشط السياسي عبد الرحيم محسن، ولفقت له تهمة تعاطي الخمر وقيادة السيارة وهو في حالة سكر، وقال البيان النكتة بان الدورية اكتشفت سيارة «تتعرج» في الطريق العام وكانت على وشك أن ترتكب حوادث مرورية (عدة) ولكن ستر الله.. ومرة أخرى ضعوا تحت (عدة حوادث) ألف خط!! بالطبع الجماعة لم يكونوا على علم بان الرجل لا يتعاطى الخمر، ولو عرفوا بهذه الحقيقة للفقوا له تهمة أخرى أفضل إخراجا، كأن يأتوا بفرنسيتين ويقبضوا عليه وهو إلى جانبهما، ويعلنوا ان القبض عليه تم في ماخور دعارة مثلا!! لا تستغربوا فلدى الجماعة سوابق في هذا الشأن!! أو يقبضوا عليه وهو يسلم وثائق خطيرة عن مؤامرة جبال مران ضد الجمهورية للسفير الاسرائيلي مثلا مثلا!!

في الأسبوع ذاته أيضا وبعد يوم واحد من حادثة الزميل عبد الرحيم محسن، تم احتجاز الأستاذ رشاد سالم رئيس مجلس شورى اتحاد القوى الشعبية هو وزميله شاهر سعد في مقر الحزب نفسه، بواسطة قائد الحرس الذي قاد هو وعدد من زملائه انقلابا عسكريا على قيادة (حزبهم) طالبوا فيه بضرورة تنحية الأمين العام المساعد الأستاذ الدكتور محمد عبد الملك المتوكل من منصبه، باعتباره من الأشخاص الذين يسيئون لسمعة الوطن ويطالبون بالتدخلات الخارجية في شؤونه، وهي ذات التهمة التي وردت على لسان الأخ رئيس الجمهورية بعد أربع ساعات فقط من تاريخ الانقلاب العسكري على المتوكل!! بالمناسبة فقد سمعت أن آخر طلبات قائد الانقلاب هو أن يستبدل الأستاذ رشاد سالم، بالأستاذ عبد الكريم الخيواني!! ربما لان الأول من الجنوب، والثاني من الشمال ولان كليهما في الهم شرق!!

يذكر أن الأخوين رشاد سالم وعبد الرحيم محسن كانا وقعا صباح اليوم الذي اختطف فيه الثاني على بيان يطالبان فيه بضرورة تشكيل (حركة كفاية) على غرار ما هو حاصل في مصر وعدد من الأقطار العربية الأخرى، مشترطين أن يكون اسمها هنا (حركة أرحلوا). ولهذا السبب بالذات وليس لأي سبب آخر تم اختطافهما وحجزهما من قبل المعنيين بالأمر، مع فوارق بسيطة في التوقيت والتهمة ومكان الاحتجاز!!

تلك كانت مهازل أسبوع واحد فقط من عمرنا!!

تدخل هذه الدراسة المعمقة قراءتها للعلاقة بين الجامعة والسلطة في الفضاء العربي من قمتين شهدتهما جامعة دمشق، الأولى كانت في ١٩٥٩، وتشير الى نموذج الجامعة الخاضعة فقط لقانونها الذاتي وصولاً حد رفضها أوامر أعلى سلطة سياسية في البلد. فيما حدثت الثانية عام ١٩٧٥، الذي كانت جامعة دمشق قد تحولت فيه الى صبابة قهوة لدى رفعت الأسد و... حرمه.

«النداء» تعيد نشر هذه الدراسة المثيرة في خضم الاشتباك الراهن بين الحكومة ومجلس نقابات أعضاء هيئات تدريس الجامعات اليمنية الحكومية، لفتح مفاصل جديدة في الجدل الدائر حول قضية إصلاح السياق الجامعي مؤسسياً واكاديمياً.

نحو جامعة متقدمة وديمقراطية *

٢- الاكاديمي بين عامل الكفاءة وسلطة الأمني والحزبي

بينما تتحول الجامعات في العالم من نقل المعرفة إلى صنعها، ومن تدريس العلم إلى إنتاجه فإن قدرة جامعاتنا المحلية على محض نقل العلم تواجه صعوبات حقيقية. وتقع هذه الصعوبات على مختلف حلقات السلسلة الجامعية: المدرسين والمناهج وطرائق التدريس والتجهيزات والجو الجامعي بمجمله.

يتواتر الكلام على تدني مستوى الكادر التدريسي في الجامعات السورية على السنة الطلاب وعامة الناس ومسؤولي التعليم العالي أنفسهم[١]. وتتراوح أسباب التدني بين ضآلة فرص متابعة التطورات العلمية في العالم وضعف الرواتب وانفصال كفاءة الاستاذ عن الدخل الذي يناله الأمر الذي يخفض دوافعه لتحسين قدراته العلمية. ومن أهم الأسباب أيضا أن نصف أساتذة الجامعات السورية خريجون من أوربا الشرقية[٢]، وبالخصوص في عقد الثمانينات وقت كانت تنامها التعليمية تنهار. ومعظم هؤلاء في الأصل موفدون بفضل ولائهم لا بفضل تفوقهم. ولا يزال معيار الولاء يتقدم اليوم بالذات على معيار الكفاءة والأهلية في اختيار المعيدين للتدريس[٣].

وتتكثر الشواهد على العموم من تأخرها عن أحدث المعارف العلمية في البلدان المتقدمة ومن تدني مستوى التأليف في جامعاتنا. وغياب مجلات علمية محترمة دور مهم في هذا المجال. ويتعمد مدرسون يرغبون في الترفع إلى أستاذ مساعد في الكليات العلمية إلى تكليف طلابهم بترجمة كتب درسوها هم أو حصلوا عليها بطريقة ما، ثم يضعون اسماءهم عليها كمؤلفين ويمنحون الطلاب بضع درجات في امتحاناتهم[٤]. وفي هذا ٣ تحايلات لا تحايل واحد: الأول هو سرقة جهد المؤلف الأصلي والناشر الأصلي دون إذن منه؛ الثاني هو سرقة جهد الطلاب؛ الثالث الإساءة للعلم والتعلم لأنه في الغالب يكون مستوى الترجمة متواضعا وغير مفهوم أحيانا. حيال مثل هذه الممارسة يتساءل د. عمر شابسيغ: «هل هذه هي الأمانة العلمية التي يجب أن يتميز بها الأستاذ الجامعي المربي؟». ويشفق د. شابسيغ على أخلاقيات الطلاب في عملهم بعد التخرج حين يرون أساتذتهم يسرقون جهد الآخرين[٥].

وفي حالة نادرة وغريبة من حالات الإجماع يُجمع الطلاب والأساتذة أنفسهم ودارسي التعليم العالي (وما قبل العالي) في بلادنا على أن طرائق التعليم تعتمد التلقين والحفظ والاستذكار بدلا من الفهم والتحليل والحس النقدي[٦]. ويثبت بعض الأساتذة متدني المستوى هذا النهج حين يطالبون الطلاب بحفظ حرفي لما درسوه لهم تثبيتا لسلطتهم عليهم، لكن يلعب دورا في ذلك نقص التجهيزات وضعف الدافع لدى الكادر التدريسي للمغامرة في أساليب تدريس طليعية. ونهتية الموظف المهيمنة في أوساط إدارة الجامعات ومسؤولي التعليم العالي. ونقص المراجع العلمية ذات القيمة التي يمكن أن يعتمدها الطلاب. والأهم أن تجريب الخروج على مألوف العادة عسير في نظام جامعي وسياسي محافظ يشتبه بالمغاير والمختلف ويرتاب بالإبداع ويعاقب المبدعين ويكافئ الإمعات المتبعين. والعلاقة وثيقة بين طرائق نقل العلم وتدريسه وبين حريات التعبير والتفكير والرأي في الجامعة والمجتمع من جهة، ونوعية العلاقة بين المعلم والطالب من جهة أخرى. إن فرصة تجريب طرائق تعليم تفاعلية وديمقراطية محدودة في ظل نظام جامعي وسياسي محافظ وغير ديمقراطي.

كذلك يميل مركز ثقل العملية التعليمية في الجامعة لمصلحة التلقين لا التجريب والنظري لا العملي، بسبب ضعف التجهيزات وتقادمها، وتدني مستوى المخابر، ونقص المساعدين المختبريين الأكفاء، وضخامة عدد الطلاب قياسا بمستوى التجهيز المتاح وضعف مستوى الأكثرية الساحقة من الطلاب باللغات الأجنبية[٧]. وفي هذا المجال يلعب نقص عدد الحواسيب وصعوبات الاتصال بشبكة الانترنت وغلاء أسعار الاشتراك فيها دورا سلبيا في تشجيع البحث العلمي الذي صارت الشبكة تقوم بدور بالغ الأهمية فيه. فسوريا تتقدم فقط على اليمن والسودان والعراق في مدى انتشار الانترنت[٨]. وتكلف ٢٥ ساعة اتصال بالانترنت قرابة ١٠٪ من متوسط دخل الفرد، بينما هي أقل من ١٪ في معظم دول العالم[٩].

إضافة إلى كل ما سبق فإن المناخ العام في الجامعة وفي المجتمع والدولة لا يشجع على تهوض الوظيفة العلمية. فالجامعة لا تعيش خارج المجتمع ولا يعيش العلم خارج الثقافة. والحرية الثقافة كالماء للسمك. ولا يمكن للثقافة أن تزدهر خارج بيئة اجتماعية وسياسية تكفل حرية الرأي والتعبير والفكر والاعتقاد والنقاش الحر. ولا يمكن للمجتمع أن يتأسس على المعرفة دون كفالة حق المواطنين في الوصول إلى المعرفة ومصادر المعلومات. والشفافية والمساءلة. و«العلم العلمي لا يشتغل بكامل طاقته العلمية إلا في بيئة آمنة ماديا ومعنويا»[١٠].

ومعلوم أنه سيطر على البلاد في العقود الثلاث الأخيرة مناخ محافظ متشكك حيال التجريب والمغامرة والمغايرة والاختلاف. فضلا عن حرية الروح والعقل والضمير. وفي ظل هذا المناخ الفئوي للاستغلال والإذعان وإسكات

> **ان تجريب الخروج على مألوف العادة عسير في جامعة محافظة تشتبه بالمختلف وتعاقب المبدعين وتكافئ التابعين**

الفكر النقدي الاجتماعي، إنه تابع لشيء آخر: الوجاهة، الدخل، السلطة.

التعادل المؤسسي لانعدام استقلال العلم هو تبعية الجامعة

ليست جامعاتنا مواطن للعلم والمعرفة والفكر الحر؛ لأنه بكل بساطة لم يتخذ في أي يوم من الأيام قرار حقيقي لجعلها كذلك، بما يتطلبه ذلك من تخصيص موارد، ووقت وجهد ومؤسسات مستقلة جديدة. لا بل إن الممارسة الفعلية التي وصفناها فوق، توحي بأن الجامعة منذ ثلاثة عقود مجرد حيز إضافي للهيمنة وتوسع السلطة. ولا يمكن توقع نشوء جامعة علمية وطنية فيما السلطة في الجامعة نفسها لمسؤولي الأمن أو لطلاب حزبيين. وفيما تفوق سلطة مسؤول أمني أو حزبي سلطة أكبر أستاذ جامعي.

لقد نجح نظام الحكم في البلاد في بناء أجهزة أمن ذات إنتاجية عالية من الخوف لأنه بذل لها الجهود والموارد. فيما كان سجله الجامعي متدنيا لأن الجامعات والمعرفة والبحث العلمي ليست من أولوياته.

النقطة الثانية لتطوير الوظيفة العلمية لجامعاتنا بعد القرار هي أن تكون السيادة فيها للعلم وأهل العلم من أساتذة وطلاب لا لعناصر الأمن أو لبنى منظمات سياسية. الجامعة غير المستقلة لا يمكن أن ترقى علميا ولا أن تطور مناهجها تأليفا وشخصية متميزة.

إلى ذلك فالنمط الاقتصادي السائد في البلاد غير محفز على البحث العلمي أو الإبداء من قيمة العلم والعلماء. في الواقع تحتاج المشاريع الاقتصادية الناجحة إلى كثير من الحدس والمعرفة والعلم، سواء كان أصحابها علماء أو بلا شهادات. أما الاقتصاد العقوي فطارد للكفاءات بسبب هزال أجوره وتفشي الفساد وانفصال الكفاءة عن الدخل فيه. وتثبت دراسة غير منشورة أن ارتفاع سوية التحصيل العلمي لا تعكس ارتفاعا متناسبا في الدخل[٢٠].

وفي الحالين ينفصل النشاط الاقتصادي عن العلم انفصالا تاما، ما ينعكس سوية متدنية لرأس المال البشري السوري، هذا بينما ٦٤٪ من القيمة المضافة في البلدان المتقدمة مصدرها رأس المال البشري[٢١]. وبينما يتحدث التنمويون عن اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة، وعن أن دور المعرفة في الاقتصاد الجديد سيغلب دور الرأسمال المادي، وستهتم الدول المتقدمة والشركات الكبرى بكادرها من العقول المبدعة أولا، فإن ميزانية البحث والتطوير في الدول العربية لا تتعدى ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي فيما هي ٢,٥-٣٪ في البلدان المتقدمة[٢٢]. ولم يعد من باب التخمين أن الرؤوس العاملة ستحل محل الأيدي العاملة[٢٣].

والحال إن ما تعرضه الجامعة على الاقتصاد من قوى علمية محدوداً إن لم نقل معدوماً، وما يطلبه الاقتصاد من الجامعة معدوداً أو معدوماً أيضا. فجامعاتنا تخرج موظفين لا علماء أو خبراء أو باحثين، أو حتى محض مهنيين أكفاء[٢٤]. وحين تحتاج السلطات إلى علماء وخبراء فإنها تطلبهم من دول أجنبية ولا تثق بمواطنيها حتى حين يملكون مؤهلات تضاهي تأهيل نظرائهم الأجانب (هناك الأجنبي أو «الأفرنجي برنجي»).

إلى جانب الفرار والاستقالية والتوفر يقتضي جعل الجامعات معابد للعلم[٢٥] تحولا نوعيا في نظام التعليم: من نظام متمحور حول السلطة إلى نظام متمحور حول المعرفة. فتشوه نظام القيم العامة وتعطل الدور الارتقائي للعلم والعمل لمصلحة قيم السلطة والولاء وانهيار القيمة الذاتية للعمل[٢٦]، أفضى إلى انهيار مجتمع العمل ذاته، أي الناس الذين يعيشون من جهودهم ومعارفهم وكفاءتهم فيما رجحت كفة من يحوزون السلطة ومن ينتجون الخوف والموت. إن البلاد التي تتفوق فيه «مصانع الخوف» على «معابد العلم» لا مستقبل لها.

وإذا تحدثنا بلغة تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ نقول إن «منسق الحوافز المجتمعي» يقوم على «تقديس القوة والثروة وبضعف أخلاقيات المعرفة[٢٧].

لقد تشوه «منسق الحوافز المجتمعي» في سوريا بتأثير نوعين من الريع: تحصل الأول من المساعدات الاقتصادية العربية التي ترتبت على الفورة النفطية التالية لحرب تشرين ١٩٧٣، والثاني من استخراج النفط في الثمانينات وقد منح الريع بشكليه استقلالية مبالغا فيها للدولة عن المجتمع واقتصاد الانتاج المحلي، وأغناها عن «كماليات» مثل الثقافة والعلم والجامعة. وكانت تدفقات المال الريعي النفطي التي تلت حرب تشرين قد مولت التوسعية الدولانية في جميع المجالات: في الاقتصاد كما في الأمن والإدارة الحكومية و«المنظمات الشعبية» وسياسة الاستيعاب الجامعية.

وفرت السياسة الأخيرة أعدادا ضخمة من الخريجين تم توظيفهم في فترة ارتفاع معدل النمو إلى حوالي ٧٪ في النصف الثاني من السبعينات. في تلك الفترة كما نعلم صدر المرسوم رقم ٤٩ لعام ١٩٧٦ الذي تلتزم الدولة نفسها فيه بتوظيف جميع خريجي كليات الهندسة. وفي عام ١٩٩٦ سيغدو التعيين اختياريا للراغبين، قبل أن يلغى من طرف واحد عام ٢٠٠٤. والثابت وراء هذه التغيرات هو النهج الفوقي القسري الذي لا يعرف الرفق بالمواطنين ولا يخطر له ببال أن يشاورهم أو يستمع لآرائهم في قراراته. فقد فرض على المهندسين العمل لدى الدولة رغم اعتراض أعداد منهم وقتها، بما فيهم نقابة المهندسين[٢٨]، ثم ألغي المرسوم مؤخرا بالأسلوب الآوامري ذاته.

---

* دراسة أعدها «منتدى الأتاسي»

● الهوامش:

(١٤) يقول وزير التعليم العالي بأن «اساتذتنا بحاجة إلى إعادة تأهيل، إذ أن هناك أساتذة عادوا بالدكتوراه منذ ٢٠ عاماً، ولم يحضروا أي مؤتمر علمي منذ ذلك التاريخ، وبخلهم القليل لا يمكنهم من تطوير وتحديث معلوماتهم في عالم سريع التطور». حوار إياد شربجي معه في الدومري في ٢٠٠٢/٥/١٣.

(١٥) ينسب د. اسماعيل الحامض (سوريا بلد العجائب...) هذه المقولة إلى وزير التعليم العالي في مقابلة أجرتها معه جريدة الحياة.

(١٦) د. منذر خدام: هواجس لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في سورية، الحوار المتمدن، ٢٠٠٤/١٢/٣.

(١٧) هذه الواقعة معاينة شخصية لكاتب هذه السطور في كلية الطب بجامعة حلب بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠.

(١٨) د. عمر شابسيغ: أزمة التعليم العالي في سوريا، كلنا شركاء، ٢٠٠٤/٨/٦.

(١٩) ليس هناك مصدر يتناول قضايا التعليم لا يشير إلى هذه القضية. كأمثلة: تقريري التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣، مقالة د. شابسيغ، مقالة د. منذر خدام.

(٢٠) ٨٥٪ المخزون المعرفي العالمي اليوم باللغة الانكليزية! هذا يعني أن من لا يجيدها يكاد يكون أميا.

(٢١) التقرير الثاني حول التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٣، UNDP، ص ٦٤.

(٢٢) في تقدير كلفة الانترنت افترضنا أن وسطي الاشتراك ٢٥ ساعة شهريا تكلف ٦٥٠ ليرة + أجور الاتصال بالهاتف. وهو ما يتعدى على الأرجح ١٠٪ من وسطي دخل السوريين الشهري. حول الكلفة في بلدان عديدة، انظر ص ٤٧ من التقرير الثاني المغرب أغلى الدول العربية، الكلفة فيه أقل من ٣٪.

(٢٣) خدام، نفسه.

(٢٤) تعرضت شخصيا للعديد من المساءلات الأمنية من جراء كلام كتبته أو قلته. وكنت مطالبا أكثر من مرة أن أثبت وظيفتي أمام أشخاص دخلوا أجهزة الأمن لأنهم نجحوا في البكالوريا «شحطة»! وجرى مثل ذلك لزملاء كثيرين من المثقفين والناشطين. وحوكم ١٤ ناشطا في حلب بتهمة النية في حضور محاضرة كانت قد قدمت أصلا مرتين في دمشق والسويداء.

(٢٥) مصدر مكتوم

(٢٦) وارد في: أ. د. علي بن سعد مزاح القرني: اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعودية من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، تحليل ونقد. http://wwww.ksu.edu.sa/kfs-website/source/2.htm .

(٢٧) يقول د. منذر خدام: "الأموال المرصودة للبحث العلمي في سورية لا تشكل سوى جزء بسيط من مخصصات التعليم العالي التي هي بالأساس متدنية جداً، (لا تزيد عن ٠,٣٥٪ من الدخل الوطني)، علماً أن منظمة اليونسكو كانت قد أوصت بأن لا تقل مخصصات البحث العلمي عن ١٪ من الدخل الوطني، وهي في فرنسا نحو ٢,٥٤٪ وفي أمريكا نحو ٢,٦٢٪". المصدر نفسه.

(٢٨) حول هذه الاتفاق: تقريرا التنمية الإنسانية العربية لعامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣.

(٢٩) يقول رئيس فرع نقابة المهندسين في دمشق: "نحن لا نخرج مهندسين بل انصاف مهندسين خريجين فلا يستطيعون المنافسة في سوق العمل مع الدول المجاورة" مساهما بذلك في حشد المبررات لتخلي الدولة عن توظيف الراقبين من خريجي كليات الهندسة ومتنصلا عن مسؤولية النظام ككل عن تدني مستوى الجامعات وخريجيها. كلام النقابي ورد في لقاء لرئيس الوزراء مع مهندسين ونقابيين حول الرسوم رقم ٦، تشرين، ٢٠٠٤/٣/١٠.

(٣٠) أعتقد أن التعبير لأوغست كونت الذي أمل أن يكون العلم دينا للمستقبل، وذلك في أوساط القرن التاسع عشر، مرحلة عز الثقة بالعلم والتقدم.

(٣١) يقول د. إلياس نجمة إن العاملين بأجر وتبلغ نسبتهم ٣٠٪ من مجمل العاملين في القطر عام ١٩٦٨، حوالي ٤٥٠ ألفا، كانوا يناظرون ٤٣٪ من الدخل الوطني. اليوم تبلغ نسبة العاملين بأجر ٦٠٪ من مجمل العاملين ولا يناظرون أكثر من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، علما أن هذه النسبة تبلغ بين ٥٠ و٧٠٪ في معظم دول العالم. هذا لا يعني انهيار قيمة العمل فقط ولكن انهيار الطبقات العاملة وموازين القوى الاجتماعية وصعود قيم الريع والسلطة.

(٣٢) تقرير ٢٠٠٣، ص٩.

(٣٣) ذكر بذلك رئيس الوزراء نفسه المهندس ناجي عطري في حوار مع مهندسين حول المرسوم رقم ٦، ولكن في سياق الاستفادة من اعتراض عمره ٣ عقود لتسويغ قرار اتخذ اليوم! تشرين، ٢٠٠٤/٣/١٠.

■ نيوز - خدمة خاصة لـ «النداء»:

في الحياة الشخصية لايمكن للمرء أن يمحو لحظات كانت في حياته فواصل تغييرية.

وإن كان يميل لنسيان الفواصل التي كانت محطة حزن وألم، فإنه قد لايبذل جهدا لتذكر الجميل منها، وبخاصة في المجتمعات المتخلفة التي تتشابه فيها غالبا محطات النجاح والفشل بعد زمن غير طويل.

غير أن ذلك ليس هو ما يحدث بالنسبة للمجتمعات، إذ يصبح الفرح المشترك كما الحزن المشترك يوما يذكر بموعده كل عام.

غير أننا -ويحكم أننا في مجتمع منقل بعوامل التخلف- ابتلينا بأن ينسحب وضعنا السياسي على مثل هذه الأيام.

ولذا مثلما تمنعنا السلطة من متعة الفرح التلقائي بيوم لا تتفق سواء مع طموحاته أو نتائجه سياسيا، فإنها قد تحظر علينا التعبير عن الحزن في يوم تراه هي عيداً يجب الاحتفاء به.

وإذا كان يوم كتحقيق الوحدة اليمنية ظل حلم وطموح وشوق الحركة الوطنية اليمنية بكل فصائلها، فإنه وللسبب ذاته -الوضع السياسي- يتحول اليوم إلى فرح ناقص للغالبية من الشعب، فيما لاتراه السلطة سوى يوم لتعطيل التفكير بالتحديات.

فهي وإن كانت ممارساتها لاتتعمد الإساءة للوحدة إذ لايزال منجزها الأخر -علي عبدالله صالح- هو من يحكم، -شريكه علي سالم البيض خارج أراضي التربة اليمنية بكليتها. فإنها -أي السلطة- تتعمد حرمان الوحدة من لحظة إعادة تفكير في تحدياتها، إذ تظن -وظنها هنا ليس آثماً- أن مثل هذا التفكير سيقود إلى تنازلات بحجم الهدف وهو إنعاش المشروع الوحدوي في قلوب كل يمني.

ومثل هذه التنازلات تنغص على الحاكم لحظة نشوته فيفر منها إلى ضجيج يستنطق الفرح بصراخ يستعيض المشاعر بكلمات من قبيل "يافرح ياسلا".

نيوز، وعبر مراسليه سأل بعض اليمنيين الذين حلموا ذات يوم بالوحدة، ثم فرحوا بها، ثم خافوا عليها، قبل أن يسكن الخوف قلوب غالبهم على أفضل إنجازات العرب في القرن الماضي.

وكان سؤال نيوز يتجه للبحث عن تلازم الديمقراطية والوحدة.. وهل أساء كل جزء للأخر، أم أن كلاً منهما استفاد من هذا التلازم.

هل تفت الديمقراطية من عضد الوحدة، حيث يتحدث عن تهديد بعض الأراء للوحدة، وهي آراء لم يكن ممكنا سماعها لولا الديمقراطية.

أم أن الديمقراطية هي التي تتضرر من الوحدة التي قد يحاكم مواطن قال رأيا "يعرض الوحدة للخطر".

استطلاع في ذكراها الخامسة عشرة:

التعددية والديمقراطية.. جدار الوحدة الأخير

د.نعمان: الوحدة مشروع اصلاحي كبير يتطلب ادوات مشتقة من العصر

باشماخ: لابد من حماية الديمقراطية من أجل حماية الوحدة

■ ياسين سعيد نعمان رئيس أول مجلس نيابي لدولة الوحدة، قبل أن يصبح لاجئا بسبب حروب الوحدة ذاتها في دولة الإمارات، وهو يتنقل اليوم بين صنعاء وأبو ظبي، قال بعد أن اتفق معنا أن ثمة مشكلة تهدد الوحدة والديمقراطية معا: "ليست الديمقراطية هي السبب ولكنهم الديمقراطيون، كما انه ليست الوحدة هي السبب ولكنهم الوحدويون، تماما مثلما هو حال الأفكار العظيمة التي يسيء إليها من يتصدون لتطبيقها".

نعمان يضيف مدافعا عن ترابط الوحدة والديمقراطية "الوحدة مشروع إصلاحي كبير ما كان له أن يتم في العصر الراهن إلا بأدوات مشتقة من العصر ذاته، وقد نظر أصحاب المبادرة في تحقيق هذا الهدف فوجدوا أن الحروب لم تعد أداة مناسبة لتحقيقه فغضوا الطرف عنها وتخلوا عن خيار القوة، وكان من الطبيعي أن يعيدوا بناء هدفهم في إطار سياسي ومعنوي وفكري جديد غير الإطار الذي كان قد تشكل بالاستناد إلى عقود من العمل على تعديل موازين القوى" وكان هو الديمقراطية.

غير أن "اليمنيين لم يكونوا قد مارسوا الديمقراطية، بل اشتقوا منها أدوات بسيطة لإطلاق مبادرتهم التاريخية باللجوء إلى روح العصر لتحقيق الوحدة" لذا "فقد تحقق قدر من الحريات بعيد الوحدة ليس بسبب تخلي النظام السياسي اليمني عن طابعه الاستبدادي ولكن بتأثير ميزان القوى الذي انتجته دولة الوحدة". وهذا يعني أن "الحرية لم تكن قيمة أصيلة، لذلك لم تتمكن من إنتاج أداة إدارتها وتنظيمها التي هي "الديمقراطية" على نحو أصيل، فالديمقراطية هي أداة إدارة وتنظيم الحرية في الحياة بشكل عام".

لذا "وبسبب غياب الحرية الأصيلة لم يكن بالإمكان إنتاج ديمقراطية أصيلة الأمر الذي أختلت معه قيم كثير من منظومة الفكرة التي تجسدت في الواقع بروح العصر وبإرادة تقاطعت في نقاط معينة مع هذه الروح وتعاكست معها في بقية المنحنى.

ولأن هذا القدر من الحرية الذي شهدته البلاد كان قد تحقق بفعل عوامل لا صلة لها بالأصالة، فقد كان لا بد أن تنتجه الإرادة المعاكسة للفكرة إلى هذه العوامل لكسرها حتى تصبح الحرية مجرد هبة وتصبح الديمقراطية أداة لإدارة هذه الهبة تتشكل وفقاً لمعطيات الحالة السياسية الراهنة".

يدعو ياسين إلى "التركيز على أن تصبح الحرية قيمة أصيلة في حياة الإنسان اليمني، فهي التي ستعيد للديمقراطية جوهرها الذي سيظل حاملاً وفياً للوحدة الوطنية".

■ رجل الأعمال محفوظ شماخ يؤكد أولا على وحدة "الوحدة اليمنية الديمقراطية"، ويقول "صحيح كانت الديمقراطية قبل الوحدة أقل حضورا في الخطاب اليمني في الشمال أو الجنوب لكن الاتفاق الوحدوي نبه أن الوحدة اليمنية لاتعني الأحادية والشمولية لذا قرر أن الوحدة والديمقراطية ليس لهما انفصال عن بعض".

شماخ يعتقد أن "الوحدة لا زالت تترسخ يوماً بعد يوم فهي أصلا مشروع اليمني واليمنيين" لكنه يلاحظ أن "الديمقراطية هي التي تحتاج إلى فترة أكبر لتصبح راسخة" ويقول "هناك عقليات شمولية وعقول قبلية من الصعب أن تنفصل عن قبليتها، والعقليات العسكرية من الصعب تعويدها على النظام والقانون".

لكنه يعود ليؤكد انه لايمكن لأحدهما - الوحدة والديمقراطية -الفكاك من الاخر، ويقول: "إذا انعدمت الديمقراطية فلن نشهد انفصالاً واحداً ولكن سنشهد عدة انفصالات" ولذا يدعو إلى حماية الديمقراطية من أجل حماية الوحدة.

> الوادعي: هناك ارتباط عضوي بين الوحدة والديمقراطية

■ المحامي أحمد الوادعي يؤكد أولا أن "أفضل ما جاءت به الوحدة كان الديمقراطية كمشروع وطني يدخل في أجندة العمل السياسي في اليمن ولأول مرة بجدية".

ويضيف "بالتأكيد يعود الفضل إلى الوحدة ثم الظروف الدولية غير المجهولة لأحد في ذلك الحين". ويرى انه "من حسن حظ الوحدة أنها جاءت في حين كانت الديمقراطية على مستوى العالم في ذروة امتدادها وكان من الطبيعي أن تهل الوحدة مع الديمقراطية. ولقد كان الطرف الجنوبي في الوحدة هو الذي تمسك بصيغة ديمقراطية لشكل النظام في دولة الوحدة في حين أن المشروع المقابل كان يرى قيام تنظيم سياسي موحد وواحد وتمهيداً لذلك جرى إنشاء حزب علني وحيد المؤتمر الشعبي العام عشية قيام الوحدة وما زال وحيداً إلى اليوم".

الوادعي يعتقد أن "هناك ارتباطاً عضوياً بين الوحدة والديمقراطية" ولذا فمن وجهة نظره أن "العرس الديمقراطي الحقيقي كان بعد قيام الوحدة وحتى ١٩٩٤م، أما بعد حرب ٩٤م فقد تأثر المشروع الديمقراطي وانتهى عرس الديمقراطية وتم التخلي عن القيادة الجماعية للبلاد والعودة إلى نظام القائد".

ولهذا الارتباط العضوي بين الديمقراطية والوحدة -كما يرى الوادعي- "فإن الذين يدافعون هذه الأيام عن الديمقراطية ويكافحون من أجل الديمقراطية حقيقة هم الوحدويون فقط".

■ وحيد علي رشيد وكيل محافظة عدن يعتقد أن تلازم الوحدة والديمقراطية بدا من اللحظة الأولى حين تحققت الوحدة اليمنية بطريقة سلمية "تأكيداً بأن المشاريع الكبرى في حياة الأمم لاتتحقق إلا بالآليات الديمقراطية"، ويضيف "لكي نحافظ على منجز الوحدة علينا إدراك هذه الرسالة".

فأي خلل -والحديث لوحيد- "يقلل من حيوية الديمقراطية وحق الشعب يكلف المجتمع تكاليف باهظة".

وحيد لايتفق مع القول بأن ثمة ضرراً من تلازم الوحدة والديمقراطية بل على العكس - يقول- "من حيث المبدأ فإن شرعية الفعل السياسي في دولة الوحدة هو التعددية والديمقراطية" وهذا "حمى المشروع الوحدوي من لحظته الأولى" ويضيف "بل إن الوحدة من حيث هي استجابة من القيادة السياسية لطموحات الجماهير فعل ديمقراطي" لكنه يشدد على "أهمية صيانة الوحدة بالديمقراطية، وحماية الديمقراطية بالوحدة".

■ د.عثمان كمراني السكرتير الثاني لمنظمة الحزب الاشتراكي بمحافظة عدن يعتقد انه "لا فرق بين الاثنين الوحدة والديمقراطية" ويضيف "بل على العكس إن هذا الترابط بين الوحدة والديمقراطية كان شرطاً أساسياً لنجاح الوحدة وكان من الشروط التي تقدم بها الحزب الاشتراكي" لإدراكه استحالة الحفاظ على يمن موحد دونما حكم ديمقراطي.

ويقول كمراني لمراسل نيوز في عدن "الممارسات هي التي كان لها أثر الضرر بالوطن" لكنه يؤكد انها "ممارسات من صنع البشر أنفسهم وليست من صنع الوحدة".

ودعا عثمان كمراني "الخيرين من أبناء الوطن بمناسبة العيد الخامس عشر لتحقيق الوحدة إلى ضرورة العمل على ترسيخ المبدأ الديمقراطي بتحديد الإصلاحات الديمقراطية" التي اعتبرها "من مكملات المنجز الوحدوي لليمن".

■ العميد محمد صالح طريق قائد أمن صعدة يعتقد أن "الوحدة اليمنية مشروع اليمنيين باختلاف مستوياتهم الثقافية والتعليمية وتوجهاتهم السياسية". ويضيف لمراسل نيوز في صعدة "حتى قبل قيام الوحدة المباركة وما كان موجوداً من تشطير إنما كان تباينات انظمة".

وعن تأثير تلازم الوحدة والديمقراطية يعتقد طريق انه "ليس لها أي سلبيات" ويضيف "أي سلبيات هي ناتجة عن عدم استيعاب شروط الديمقراطية ومتطلبات الوحدة".

■ العقيد المتقاعد أو كما يسمي نفسه القاعد المعقد فضل الجعبي تذكر في البداية "هتافنا للوحدة وغنينا من قلوبنا رددناها حلماً في طابور الصباح أثناء فترة الدراسة والانتساب إلى القوات المسلحة".

ثم يستدرك "لكن سرعان ما زال ذلك العهد بفضل أبد عابثة فتحولت النعمة إلى نقمة"، ويعتقد الجعبي الذي تحدث لمراسل نيوز في الضالع أن الذي يضر الوحدة هو "عجز المعارضة عن استغلال الديمقراطية لصالح الشعب" ويقول: "لقد ابتهج الناس بتصريحات الحمدي لأنهم يريدون حركة معارضة تطبق الديمقراطية وفاء للوحدة" ويضيف "أما المعارضة فانا اسميها "معارطة" أي أنها بلا أسنان وغير قادرة على العض والمضغ لأنها شاخت وأصبحت بلا أسنان" وهذا من وجهة نظره "تخل عن الديمقراطية وهو ما يعني تخلياً عن الوحدة".

■ فضل جابر ضابط سابق في الأمن أحيل إلى التقاعد، ووسط حقل قات في الضالع حيث يعمل بدا يتذكر ظلمه "مرتين؛ مرة من الرفاق في الجنوب" الذين عاملوه على انه من الرجعيين، لأن اباه كان شيخاً على منطقتين حيث تم تهجيره إلى الشطر الشمالي من الوطن قبل الوحدة في حين ظل فضل يصارع تصرفات الرفاق الشامتة على ماضي أسرته، و"عندما جاءت الوحدة - كما يقول - استبشرنا خيراً" ولكن ما هي إلا اربع سنوات حتى تفجرت الحرب فاصبحت في عيون البعض المنتصرة مجرد انفصالي لا مكان لي في الحاضر".

■ ويقول أحمد الزوقري، ناشط حزبي وعضو مجلس محلي، إن الوحدة "بمجرد أن تخلت دولتها عن الديمقراطية فقدت روحها، حيث سلمت دولة الوحدة لقوات عسكرية وليس لنظام ديمقراطي"، ولذا يعتقد أن "الشخص الذي صلى ركعتين لانتصار قوات الشرعية في ٩٤م على استعداد اليوم أن يصلي أربع ركعات على أن تخرج هذه القوات".

ويقول "نحن نرفض الوحدة القائمة ونطالب بإصلاح مسارها، فهذه الموجودة اليوم ليست الوحدة التي وقع عليها الطرفان ولا الوحدة التي كنا نحلم بها".

بينهما برميل غزالي البشرة، قف.. ودعاء!
قرية ومدينة، حقيبتا سفر يوميتان على متن "بيجوت"!
قرية ومدينة، مسحقة وعصارة. فالأكل بخمس أصابع.. وبملعقة.
الجوع واحد!
قرية ومدينة = سجادة قمح واسفلت. عليها، فلاح بمعول.. عليه، عامل نظافة بمعول أيضاً، تنقصه البذار.. تنقصهما الأرض الرحيمة غير المعرضة للبسط!!
قرية/ مدينة، المفتاح معلق على الرقبة بحبل أو رابطة ربل/ المفتاح مثبت داخل رزّة الباب. كلا البابين مغلق مسبقاً!
حقين/ نيدو
«طاهش»/ كلاب
بئر/ قارورة
بدلاً عن الثلاجات توجد مشربيات أسمنتية منقبة كقصدير النارجيلة، تمتص الهواء البارد. فيما تكسي "دبيب" الماء من الخارج بمزق شوالة مبللة "خسع"!
الثابت هنا وهناك أن أحدهم سيمر وهو يفحص مخاط أصابعه على أيها جدار!!
أي أناس هؤلاء يستيقظون دونما منبه، نومهم دوعني أكيد!!
على فكرة. الطفل هنا، وفي أي منطقة نائية مقطوعة من شجرة الخدمات، يعرف خمسين صنفاً من السحالي والعقارب ولا يعرف شكل المفتاح الكهربائي. كيف بطفل قدر له أن يولد في أفران مران أو نشور!!
لا تلتقي القرية والمدينة معاً إلا في صنعاء القديمة، أو شخصية سائق البيجوت. ربما!

محمد عبده العبسي
absi83@maktoob.com

• قبة الرازحي في قرية العكابر

مشيمة بين القرية والمدينة: الأعبوس مثلاً (2)

طقم أسنان «مَدْخل»

حنجرة الفجر «طق..طيق»

الساعة الآن الثانية بعد منتصف الليل، آخر المولدات الكهربائية يخرس، بمقدورك سماع زفير ثلاجة الشاي في الأسفل، فالأصوات تنظيفة والمسمع أرهف.

التمدد على حافة السقف روتين هزيعي: المنازل تشخر، النجوم تنطف على غير صحن، صوت تصفير الصراصير يشبه تكات ساعة حائطية. أن تكون السماء سقفك فهذا يعني ان ليالقك في البكاء عالية.

القاسم المشترك بين منزل في القرية وآخر في المدينة هو سقفهما: ثمة خزان في كلا السقفين وسحابي بئر ان يخلو سقف من حبال الغسيل وقباضاتها. الثلث مزهرية الريحان والشذاب. غرفة نوم الحمامات أيضاً.

للفجر أصواته: صيحات الديك بموازاة نوتة تغريدية ساحرة، صوت المضخات تسلقي مغنية الحقل تبئر الجبال بصوتها، ونسة صدق مشبث بين قدمي عجوز: طق.. طيق.

دار وأرض.. عيش وملح

المرأة في الريف رمانة مأكولة لكنها لا تزال على الشجرة. إنها الحقيقة. نساء مجتمعات، على كل فهن غير سخطات والأراضيات، لا يفكرن بأزواجهن وراء التلة الداكنة. حتى اكثرهن عشقاً لم تعد تتيطر برالحته على الملاءة. لقد الفن ثوم الوحدة، الفن ضم الفخذين حتى قدوم العيد!!

وهذه التي تضع طقم أسنان "مدخل" تسكن بمفردها في خرابة لا يرضى بها عنكبوت مدني. في كل قرية تقريباً، لا بد من مجموعة بيوت مهجورة لا يسكن فيها أحد إلا عجوز ذات جلد مطاطي. تحلب البقرة صباحاً، تذرع الجبال لتعبئة بطارية سيارة، بالسلكين الخارجين منها كزعانف، تتمكن من مشاهدة القناة المحلية وضجيج النواب في مجلس الشعب.

هكذا نساء عاديات، يرفضن الانتقال إلى المدينة للعيش مع أبنائهن. تظن أنها سمكة وهذه الدار حوضها الأزرق. تدعى إمراة انها لآسف كلب حراسة.

لكن لمَ؟ العمر نرفته بين جنباتها أم لأرض مقفرة إلا من عيش وملح بين الطبيعة والاحجار؟

• عبدالباقي المرشدي: فلاح التنوير

زوبعة اسم الشهرة. اما اسمها "فاطمة". عاشت الإمامة بعمائمها والجمهورية ببيادتها. امراة عدوانية وشرسة هكذا يتحدث عنها الناس، فيما هي عكس ذلك.

بوفاة زوجها أصبحت الأم والأب. قوية، عنيدة، لاتقبل الظلم أبداً، كانت شعابها تنهب وأشجارها تحطب، ولأنها لا تهضم جور مجتمع قروي تستفحل فيه الرجولة والـ"عفاطة"، كانت تضرب ضرباً مبرحاً لا يليق ببعلة. هكذا هي صورة زوبعة باعتقاد المهندس علي عبدالملك، وهو المثقف اليساري الذي عاصرها طفلاً، انها في نظره نموذج للمراة الناقمة على هراوات المجتمع الذكوري الذي تتسيد فيه الأشباه!!

الإمام أحمد: رواتب للمدرستين

بشعور ووجوه ممرغة بالزيت يخرج الأطفال إلى مدارس مبعثرة على كذا تلة وجبل، أكثر من خمس عشرة مدرسة. ومثلما كانت مدينة البيضاء القديمة أول مدينة تعرف الكهرباء كان التعليم هنا، اجتمع الأهالي وشكلوا مجلس آباء ليشيدوا مدرسة الحرية بني علي كان (اسمها البعث)، العام ١٩٥٨م على نفقتهم وبإدارتهم أيضاً، بواسطة لجنة رأسها(حيدرة صالح). في نفس الوقت انشات مدرسة الفلاح (غليبة) (كان اسمها النصر) ورأس اللجنة (علي اسماعيل). لكن حدثت الكارثة. علم الامام أحمد بهؤلاء المدبرين فارسل كشافين من وزارة المعارف لاستطلاع الامر، لكنه لم يلحق المدرستين. لم يقطع الرؤوس. الرجل قرر راتباً للمدرسين في كلا المدرستين عبارة عن قدح ونصف من الطعام لكل من عبدالحافظ الهتاري (الحرية) وعبدالله احمد غالب (الفلاح) عجيب..! وبشير احمد محمد الحربي الباحث والمختص في المسالة التعاونية في الجمهورية اليمنية، انه تم إصلاح الطريق المؤدي من وادي الشويطة حتى الغليبة بطول ثلاثة كيلو مترات على نفقة المرحوم علي ثابت.

كان للتجار من المنطقة دور رئيسي في دعم مشاريع المنطقة. حالياً ثمة سخط كبير من اهالي على تجارها الكثيرين خصوصاً شاهر عبدالحق، فيما يستثنى من ذلك الحاج علي درهم المؤمن بالعمل الخيري والتعاوني كعميد أرساه نادي الاعبوس الذي كان مظلة فاعلة في الخمسينيات وانتج جيلاً كاملاً في شتى مجالات الحياة.

المشكلة الحقيقية في الفهم المغلوط للعمل التعاوني. حيث يتحول الناس إلى مجموعة من المستجدين والعاجزين عن إدارة حياتهم وتجديدها. فضلاً عن ان التعاون في اذهنهم إنجاز مشاريع هي من واجب الدولة، كل الخدمات التنموية هي من واجب الدولة وبدلاً من فتح باب التبرعات والصداقة الأخرى بالشخصيات البارزة، التجار بالذات، الضغط في هذا السياق سيما وان الجهات الحكومية هناك بلا "مهرة" عاطلة.

> "بطارية سيارة تشغل تلفازاً.. المسنات كلاب حراسة"

المسرح الروماني.. بطاقة مدرسة

الوجهة مدرسة الفلاح النموذجية، يستقبلك مديرها محمد عبدالملك بابتسامة طافرة بدت نظارته ويحدثك عن تاريخ المدرسة، مكتبتها والمسرح الذي تاسس عليها فعلياً في النصف الثاني من الستينيات، فيما بدأ مع تاسيس المدرسة.

٣ من طلاب المدرسة حصلوا على الأولوية في الجمهورية في الشهادة الإبتدائية ١٩٧٣/٧٢م، وبعد أعوام حصل طالبان في العام الدراسي ١٩٨٠/٨٠م على الأولوية في الجمهورية في الشهادة الاعدادية، أخيراً في العام ١٩٩٥/١٩٩٦م، حصل الطالب هشام الحربي، هو الآن الدكتور هشام، على المرتب الأول على مستوى الجمهورية في ثانوية القسم العلمي.

الدروع والكؤوس التي منحت للمدرسة كثيرة. درع المدرسة المثالية على مستوى الجمهورية في الأعوام الدراسية الثلاثة: ٧٧/٧٦م - ٧٨/٧٧م -٧٩/٧٨م، وغير ذلك الكثير.

في زاوية من ملعب المدرسة المكون من طابقين يحيطان بملعب كرة قدم من جهتين، يوجد معرض للموروث والمقتنيات جمعت من مناطق متفرقة ليكون هذا معرضاً دائماً لها. وقد شاركت المدرسة بمعرض في جامعة صنعاء قبل سنوات.

عبدالباقي في المرشدي كان أول مدير للمدرسة المكونة من ٤ فصول، ٨ مدرسين و١٤٦ طالباً، فيما لا تملك إدارة المدرسة سوى اربعة كتب أعدت بجهود شخصية طموحة من مناهج التعليم في العراق وذلك في العام ٦٨م.

ادوات المسرح تقليدية، لكنه كان مهرجاناً شعبياً يقصده الناس من مناطق بعيدة. غنى أيوب. جسدوا القضايا الاجتماعية والسياسية على خشبته، كتب المرشدي وغيره عدداً من المسرحيات، مثلوا تاجر البندقية لشكسبير ورسالة سيف بن ذي يزن للدكتور عبدالعزيز المقالح وغير ذلك.

> "المرشدي حالة خاصة، رجل قوي، كان يقيم المنطقة ولا يقعدها بصوته وعصاه التي تعرفها معظم المؤخرات، هو الآن مريض ومقعد، يتذكر تلك الأيام ويشرق، قال إن الناس كانوا يجلسون على الأحوال، حول مسرح الفلاح في قلب المدرسة كما لو انك في المسرح الروماني.

الأعياد كانت تظاهرة وشهر العسل بالنسبة لتلك الخشبة التقليدية. و قبل ان يدير المدرسة اسماعيل محمد غالب أدارها عبدالصمد هزاع مقبل. يساري حتى النخاع. نشاطات المدرسة بلغت الذروة في عهده. أسس الكشافة المدرسية وكان الأولاد والبنات يقيمون مخيمات في رؤوس الجبال تستمر يوماً كاملاً. الرجل كان ضد فصل التعليم بين الإناث والذكور. بل إنه كان يفكر في مشروع جري، ما كان ليتحقق على أرض الواقع: إنشاء فريق كرة قدم من البنات.

أخيراً وصلتنا العديد من الشكاوى ضد "رياض غالب" المركوز شيخاً عليهم بموجب مذكرة من الشيخ عبدالله، وجميعها يتهمه بإثارة المشاكل والفتن وو... نتساءل هل هذا صحيح؟! فضلاً عن ان هكذا مناطق فيها من المدنية الكثير لا تحتاج إلى "مشايخات" بمذكرات ولا هم يحزنون!!

خشبة الفلاح: ايوب، شاكسبير، المقالح

• محاولات هادفة

• جوائز المدرسة

• معرض مقتنيات وحرف سنوي

النداء

اسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ١٨ مايو ٢٠٠٥ العدد (١٠) Wed. 18 May. 2005 No. (10)

المجيب

للقمشة والخياطة الفنية الحديثة

أصالة الابداع وحداثة الرؤيا

صنعاء - الدائري الجنوبي الغربي للجامعة القديمة - ت: ٢٦٢٣٦٧

قوة العزلاء

محمـود ياسـين

كلما اعفانا الرئيس من الحبس - حبسوا عبدالرحيم.. وعبدالرحيم هذا رجل خطير يكتب مقالات، ويأتي على رأس قائمة الكرافية حسب تصنيف السلطة.

عبدالرحيم الذي اختطفه البحث الجنائي العام قبل الماضي وخرج بلحية طويلة ومذكرات تفصح عن سيكلوجيا المختطف.

عبدالرحيم اللي كان اشتراكي تربطه بسيف صائل علاقة فائرة. عبدالرحيم يا راجل.. هذه المرة اختطفوه قبل ان يطلق امره المساوي:- إرحلوا.. ويقال ان فكرة حركية تدعوا لرحيل السلطة من قمة الهرم السياسي إلى القاع، حيث الجماهير، ويقول البعض الآخر ان عبدالرحيم كان يضغط (إرحلوا) من البلاد..

المهم انهم اختطفوه يوم الأربعاء وكان يزمع ترحيلهم الخميس.. ذلك ان كلمة عبدالرحيم كانت ملزمة.

وكان عليه إبقاء امر ترحيلهم طي الكتمان "غير انه اخبرني واخبر حمدي وعبدالكريم ورشاد".

ثم ان ترحيلاً لا مسئولاً يمكن تلافيه بخطفة وقائية كان عليه جدولة ترحيلهم.. اولاً ترحيل السيولة النقدية. ثانياً: ترحيل الملفات المرحلة. ثالثاً: ترحيل الأصول الثابتة. ثم يجلس الجميع بعدها لمناقشة بروتوكول الترحيل في مرحلته الأخيرة".

لا يوجد قانون يمنح عبدالرحيم الحق في ترحيل خلق الله، ما بالك بوكلائه ولا يوجد قانون يمنح البحث الجنائي الحق في اختطاف من يزمع ترحيل السلطة بلا قانون.. وزجاجة خمر.

قانون عبدالرحيم افتراضي يعتمد على قوة محتملة للمقالات، ومحاسبة الكاتب بعدما تجاوزوا ما يطلق عليه عبدالرحيم (حاجز الخوف).. وإن من حق الكاتب ان يقول للسلطة "إرحلوا" إنه قانون الإرادة الحرة العزلاء.

قانون السلطة افتراضي ايضاً، لكنه مجرب يعتمد على قوة فعلية مترجمة بالقدرة على الاقتياد وعصب العينين، وترتيب اتهام، ومكان مخيف لا إنساني وغير دستوري، لكنه مغطى قانونياً، لكونه في خدمة النظام، إنه قانون العيفطة المنظمة.

ويشكل أوضح قانون: يا عبدالرحيم انت داري مو يزعلنا- إرحلوا- بل من اكثر المزعلات- واحنا داريين انك داري- لقد قررت انت ان نختطفك" إنها لعبة معروفة اشبه بالمصارعة العبثية التي يبدع في عبدالرحيم محدداً مواضع الألم.

حيث المعرفة هي قانون التأثير.. اين ينبغي للمصرع إفراغ قبضته ليحصد الم الطرف الآخر..

ويمكن تفسير عبدالرحيم باستعراض نماذج انا واحد مني.. غالباً ما ضرب على بطن وصدر وارداف السلطة ومعتمدين الحماسة- بغيرها تركيز على مكامن الم خصم غاشم.

ضربات مستفزة لكنها ليست مميته ولا تورث عاهة، كما يحاول عبدالرحيم.. في نموذجنا نحن نضرب على العضلات وإن افلتت واحدة إلى عين او خصية السلطة.. كانت (لا يقصد) تتدخل لتهدئه...

من يعرف المربعات. يلعب بحذر.. من يختار.. ويؤلم.. المتحمسون يلعبون امام بيت الشيخ مستعرضين مهاراتهم في ملاحقة الركلات غير انه لا أحد يفكر- أو يعرف على الأقل كيف يدخل الكرة من النافذة.

مولى البدلة الميري

سلـوى صنعانـي

أوقفت سيارتها امام باب عملها وتهيأت الحراسة لوجودها ليفتح الباب الحديدي... التفت الجندي اليها مؤشرا عن رفضه فتح الباب، أطلقت بوق السيارة لعله ينتبه او يهتم بالبطاقة التي تؤكد انتماها لهذه المؤسسة ولكنه كرر رفضه وأدار لها ظهره... كان في رأسها عقل فطار لحظتها - وضعت كل قوتها في بوق السيارة حتى هرع اليها الجميع مرتبخين الجندي الصلف، وفتح الباب لها، دخلت وخاطبته بعصبية كردة فعل طبيعية لمثل هؤلاء. الحرّاسات الخرس: لماذا لم تفتح الباب؟ أجابها «لن افتح». تساءلت امام الجميع: هل هو بيتكم أم مقر عملي؟ هل الدخول والخروج من والى العمل يتوقف على مزاجك؟ تقدم منها فحال الحراس المدنيون بينه وبينها وباليتهم لم يفعلوا. انتهى الأمر.

تفاجأت بشكوى كبيرهم الذي جعل من الموقف قضية فيها انتهاك لحرمة البدلة الميري ولم يهتم بإنسانية مرتديها ولا إهانة تلك الموظفة وهي امرأة تكاد تكون في سن والدته، ولم ينظر الى سلوك الجندي المسؤول وسلوكه الشين. انهم هو شرف الدولة المتجسد في البدلة الميري.

لم يجد آنذاً صاغية له بعد دراسة القضية التي ادين فيها الجندي، لانه لم يكلف نفسه عناء السؤال عن الهوية واكتفى بإيقاف الموظفة على الباب لان مزاجه قد إملى عليه ذلك.

عند المساء عاد الى ذاكرتها شريط الحادثة وعاتبتها نفسها لما حدث لانها سمحت لجندي صغير ربما يصغر عمره سن ابنها بان يجرها الى مهاترة مثل هذه لانهما طرفان غير متكافئين، فهذا الصغير الصلف يحتمي بالبدلة الميري ليعبر عن رفضه لجمل معاناته من الحياة التي يواجهها براتب يقل عن العشرة الآف... انسان ينتمي الى الفئات المسحوقة. ولكنها عزت نفسها بانه يحتاج درساً في الاخلاق.

ما لفت انتباهها هو «البدلة الميري» التي كانت مربط الفرس في شكوى الافندم الكبير وكانت اهم من كرامة وانسانية ذلك الجندي المرهق بأعباء المهنة والحياة باعتبارها شرف الدولة.

ولكن الاخلاق في نظرها أهم بكثير من شرف الدولة والميري. لذلك كان ينبغي لادارة هذا الجندي وأمثاله ان تقيم لهم دورات مكثفة لتعليمهم السلوك السوي و الاخلاقي كي تحتفظ الدولة بشرفها الذي لم يبق بعض جنودها منه سوى البدلة التي يرتدونها بسلوكياتهم المشينة والتي لطالما شكا الناس منها، وخصوصا الجنود الذين تضعهم في مفاصل الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بالحياة اليومية المتعاطية بينها المواطن. فالبعض منهم «جيفس» تختفي تحت «البدلة الميري» حتى يتسنى للدولة الاحتفاظ بشرفها و معه تحفظ للمواطن كرامته المهانة يوميا من مثل هؤلاء.. كلمة اود لو يقراها الاخ رئيس جهاز الامن المركزي يحيى محمد عبدالله وكذا وزير الداخلية الاخ رشاد العليمي.

عن الشقائق العربي لحقوق الانسان

المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية

بغرض حصر وتوثيق الأدبيات التي شاركت في "المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية"، صدر حديثاً كتاب بذات العنوان.

المنتدى الذي نظمه منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان في الفترة من ١١-١٣ ديسمبر ٢٠٠٤ بصنعاء حاملاً شعار "التمكين السياسي للنساء خطوة ضرورية نحو الاصلاح في الوطن العربي"، كيما يضم صوت المرأة العربية إلى أصوات الحركة الحقوقية والسياسية والحركة النسوية مساهماً في الضغط باتجاه إجراء إصلاح سياسي ديمقراطي بأدوات وآليات وطنية داخلية.

وبحسب أمل الباشا رئيسة المنتدى خرجت المشاركات بانطباع عام عن المؤتمر الذي كان اقرب إلى تظاهرة احتفالية اكثر منه مراجعة جادة ورصداً للتقدم المحرز في محاور منهاج بيجين الاثني عشر خلال السنوات العشر المنصرمة، بحيث أمكن رصد الانجاز والاخفاق على مستوى المحاور جميعها، ووضع تصور شامل لمعالجة الاخفاقات وتجاوز التحديات وتعزيز الانجازات.

الفـيروس المتوحـش.. مواجهـة غيـر فاعلـة

■ كتب - محمد الغباري:

حتى الثلاثين من مايو الجاري وما بعده على مئات الآلاف من الاطفال الحذر من الاصابة بالفيروس البري للتوحش "شلل الأطفال" الذي يجتاح محافظة الحديدة وأربع محافظات اخرى.. اذ ان حملة تحصين جديدة لن تبدأ قبل ذلك التاريخ.

كمال بن عبدالله مدير البرامج الصحية في مكتب الأمم المتحدة بصنعاء، تحدث أمس لعدد محدود من الصحافيين عن الصعوبات التي تواجهها المنظمة لاحتواء انتشار المرض بعد سنوات من إعلان اليمن خالية منه وحدد جملة من الاشكالات في مقدمتها قلة الاعتمادات المالية الى جانب عدم كفاءة الأداء في الأجهزة المنفذة.

وقال الرجل بلكنته التونسية ان وزارة الصحة حتى لو عملت بقوة الطيارة فلن تستطيع تحقيق النجاح المطلوب لان الاعتمادات المالية لا تفي بالغرض.. وشدد على ان الحملات الروتينية للأطفال دون سن الخامسة هي الأكثر فائدة لاستعادة النجاح الذي كانت اليمن حققته خلال السنوات الست التي اعقبت العام ١٩٩٦.

ونفى بالمطلق الأنباء التي ذكرت ان تلوث اللقاحات كان سبباً في ظهور المرض وأكد أن تزامن حملة التحصين الجزئية التي نفذت في بعض المحافظات مع ظهور نتائج الفحص لبعض الاصابات كان السبب في هذا الاعتقاد الخاطئ.

وبلغة تنم عن ثقة قال ان اللقاح الذي ينتهي مفعوله يتحول إلى ماء ولا يسبب أي اصابات أو امراض.

ممثل منظمة الصحة العالمية المقيم في صنعاء، اكد ان عدد الاصابات الفعلية وصل إلى ٨٣ حالة منذ بدء انتشار المرض في فبراير الماضي وحتى امس.

وقال هاشم الزين رداً على اسئلة الصحفيين إن الحالات المشتبه بها ٤١١ حالة.

الزين الذي بدا غاضباً من التناولات الصحفية غير الدقيقة للمرض وانتشاره قال ان اول اصابة ظهرت في اليمن ويعتقد انها كانت بسبب انتقال الفيروس من افريقيا في مدينة اللحية، ووقعت في الخامس والعشرين من فبراير ومع هذا فإن غياب الوعي الصحي جعلها مجهولة حتى ١٢ مارس يوم وصل المصاب إلى احدى المستشفيات.

وقد وصلت العينة إلى منظمة الصحة العالمية بعد ثمانية ايام وبدورها ارسلتها إلى المختبرات في سلطنة عمان في الرابع من ابريل الماضي، قبل أن يأتي الرد بالإيجاب في العشرين من ذات الشهر، أي أن المدة التي فصلت ظهور المرض عن تأكيد حدوثه بلغت ستين يوماً.

وظل ممثل منظمة الصحة العالمية من التقارير التي تحدث عن تلوث اللقاحات وقال ان محافظة الجوف التي نسب الى مواطنين فيها الشكوى من تلوث هذه اللقاحات لم تسجل فيها اية اصابة.. وأشار إلى أن حالات الاصابة في تناقص مع ان عدد الأطفال غير المطعمين ممن هم دون الخامسة في محافظة الحديدة يبلغ ثلاثمائة الف طفل..

وعلى عكس تحفظ ممثل منظمة الصحة العالمية قال مدير مكتب منظمة اليونيسف رامش ان على السلطات اليمنية مراجعة نظام التبريد في مخازن وزارة الصحة والمخازن الفرعية ووسائل نقل اللقاحات، لان قليلاً من ارتفاع الحرارة يفسد هذه اللقاحات.

وقبل أن يقاطعه بن عبدالله قال ان بعض حالات الاصابة وقعت لأطفال سبق أن طعموا اثناء الحملات الروتينية بمعنيان اللقاح قد يكون فقد فاعليته.

كما طالب بإعادة النظر في نظام الرصد الوبائي وشكا من ارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى الوعي الصحي.

ووفق مراحل الترصد للفيروس الذي لازال ينتشر في ستة بلدان ويصيب اثنتي عشرة دولة اخرى فإن مرطنه حالياً شمال نيجيريا حيث الغالبية المسلمة التي تعارض حملات التلقيح، إلا أن معدل الاصابات هناك لم يتجاوز ٧٨ حالة، في حين أن الاصابات وصلت إلى اكثر من مائة في السودان ويتوقع ان ترتفع إلى مائتين في اليمن.

وعلمياً يعرف الفيروس الذي ظهر اخيراً في السعودية واندونيسيا بالفيروس البري المتوحش ويتطلب التحصين الفاعل تناول الاطفال في بلدان العالم الثالث ما بين ١٣و١٥ جرعة.

طبعت بالجيل للطباعة (محمد سالم الزغير) تليفون (٢٤٣٢٦٩) فاكس (٢٦٦١٨٩) صنعاء